الدكتور الشيخ محمد شقير

المرأة
في الفكر الاجتماعي للإسلام



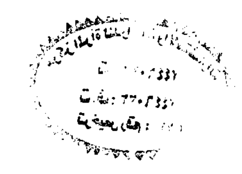
دار الهادي





المرأة

في الفكر الاجتماعي للإسلام

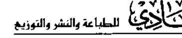


الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

توزيع





هاتف: ٠١/٥٥٠٤٨٧ - ٠٣/٨٩٦٣٢٩ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٨٦/٢٥ غبيري - بيروت - لبنان

Tel.:03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199- P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon

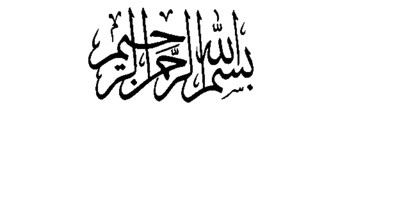
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

المرأة
في الفكر الاجتماعي للإسلام

تأليف

الدكتور الشيخ محمد شقير العاملي





المقدمة

إن من الأبحاث التي أثيرت وتثار على مستوى الفكر الديني وقضايا الكلام الجديد، تلك المسائل التي ترتبط بالمرأة سواء ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي ـ كما في قضية الإرث ـ أو ما يتعلق منها بحريتها الشخصية ـ كما في قضية الحجاب ـ أو ما يتعلق بالجانب الأسري والحياة الزوجية، كما في موضوع القيمومة والطلاق، وسوى ذلك من مسائل ترتبط بالحقوق الجنسية لكل من الزوج والزوجة والولاية على الأطفال، وأيضاً مسألة الدية والقصاص...

يضاف إلى ما تقدم اشتراط الذكورة في ولي الأمر وفي القاضي، أي إنه لا يمكن للمرأة أن تتبوأ أعلى مراكز السلطة في الدولة الإسلامية ولا أن تدخل في سلك القضاء، فضلاً عن كون شهادتها أقل وزناً من شهادة الرجل وبالإضافة إلى عدم وجوب الجهاد عليها...

ومن تلك المسائل التي تطرح في جدليات المفارقة بين المرأة والرجل في الفكر الإسلامي قضية العمل ـ أي عمل

المرأة ـ والمنهج التعليمي الذي يجب أن تتلقاه وكذلك قضية تعدد الزوجات للرجل.

وما ينبغي قوله هنا هو أن العديد من تلك المسائل والقضايا تحتاج إلى بحث علمي وموضوعي ومنهجي على ضوء ثوابت الفكر الديني (الإسلامي) من أجل معرفة حقيقتها وموقعها في ذلك الفكر، وخصوصاً أنها قضايا تمس واقعنا الحياتي والاجتماعي في الصميم، وتعدّ من الجدليات اليومية لكثير من الناس، وتحديد موقف سلبي أو إيجابي من بعضها سوف يؤثر مباشرة على نمط حياتهم وعلى الكثير من شؤونهم.

لكن أستطيع القول ـ وبأسف ـ إن جملة من تلك القضايا ـ وعلى أهميتها ـ لا تلقى العناية المطلوبة والكافية من كثير من المؤسسات والمعاهد التي تعنى بالجانب التعليمي والبحثي، بل إن محاولة تقديم رؤية جديدة ومختلفة في العديد من تلك القضايا لن تجد ذلك الترحيب للتعبير عن نفسها وإظهار مضمونها، ولعل ذلك مرده إلى روح التقليد السلبي السائدة ولو بشكلها اللاشعوري.

إن المنهج الذي يجب أن يستخدم في مثل تلك القضايا ليس هو المنهج الاجتهادي في وظيفته التقليدية، الذي يعنى بالبحث عن الحكم المولوي وإثبات الحكم التكليفي (أو الوضعي)؛ بل الفرض أن تلك القضايا التي ترتبط بالعلم الأنثوي قد ثبت حكمها التكليفي ـ أو الوضعي ـ لكن أسئلة واشكاليات

عديدة تثيرها تلك القضايا فيما يرتبط بمبدأ العدل الذي ينبغي أن تقوم عليه العلاقة بين المرأة والرجل، بل جميع شؤون المرأة وقضاياها سواء على المستوى الاقتصادي أو الحقوقي أو السياسي. . .

إن السؤال المطروح هنا ليس هل ثبت وجوب الحجاب في الاسلام؟ بل لماذا كان الحجاب واجباً؛ فهنا البحث عن فلسفة الحجاب وعن حكمة الحجاب وعن الأهداف المنظورة من تشريعه.

وأما بالنسبة إلى عمل المرأة فليس السؤال المطروح حول أنه هل يجوز للمرأة أن تعمل خارج البيت أم لا؟ بل السؤال يدور حول الرؤية الاجتماعية الاسلامية لعمل المرأة وموقعها في الأسرة، وما هو التوجيه الاسلامي لها الذي ينسجم مع فطرتها واستعداداتها.

وكذلك الأمر عندما يكون البحث عن المنهج الدراسي للمرأة فإن السؤال سوف يطرح عن الأولويات التي تحكم ذلك المنهج وعن الأسس التي يقوم عليها تحديد الأولويات، وعن المنهج الدراسي الذي يخدم المرأة أكثر في وظائفها وعملها وسعادتها. وأيضاً عندما نأتي إلى قضية تعدد الزوجات فلن يكون السؤال أن الإسلام شرع للرجل ذلك أم لا؟ بل السؤال عن فلسفة هذا التعدد وعن آثاره على المستوى الاجتماعي وعن حكمته والغاية المرجوة منه.

إن ما دوناه في هذا السفر هو مجموعة من المقالات التي نشر بعضها في بعض الصحف والمجلات اللبنانية؛ وبعض المحاضرات التي ألقيت قبل حوالي الخمس سنوات في حوزة السيدة الزهراء (عليها السلام).

هذا وقد عملنا على جمعها وتقريرها واعادة تحريرها رجاء أن تخدم وعينا وثقافتنا فيما يرتبط بقضية المرأة والمجتمع، سائلين المولى عزَّ وجل أن يتقبل أعمالنا بأحسن القبول.

محمد شقير

بيروت ـ ١٨ شعبان ١٤٢٤ هـ

عمل المرأة في الرؤية الإسلامية

إن الحديث عن العمل قد يأخذ أحد معنيين، فمرة يكون الحديث عن العمل بمفهومه العام، وأخرى يكون الحديث عن العمل بمفهومه الخاص، أي ـ في موضوعنا ـ العمل المهني للمرأة، والذي غالباً ما يكون خارج المنزل وبدافع تحصيل الأجر المادي الذي يترتب عليه، أو بدوافع متعددة غالباً ما يكون العامل المادي من أهمها، بل أهمها؛ وسوف يقودنا البحث إلى الحديث عن العمل بمفهومه العام.

المرأة والعمل:

وبما أن موضوع بحثنا هو عمل المرأة في الرؤية الإسلامية، فهو يتطلب منا أن نتحدث عن رؤية الإسلام لكل من المرأة والعمل، ثم لننتقل بعدها إلى الحديث عن عمل المرأة بمفهومه الخاص أي العمل المهني للمرأة في الادارة أو التعليم أو أي مجال آخر.

أما فيما يرتبط بالموضوع الأول، فإن الإسلام عندما ينظر

إلى المرأة فإنه ينظر إليها كإنسان قبل كل شيء، ولذلك فإن العديد من الخطابات الإسلامية التي تخاطب المرأة فإنها تخاطب فيها إنسانيتها قبل أي شيء آخر، وما الحديث عن أنثوية المرأة إلا بلحاظ الجانب الوظيفي للمرأة، وليس للصفة الأنثوية أو الذكورية من دخالة في جوهر الشخصية الإنسانية، وأثرها لا يتعدى الجانب الوظيفي والعملاني.

أما العمل بمفهومه العام فإنه مطلوب سواء من المرأة أو الرجل، وقد حث الإسلام كثيراً على العمل والكدح، ورأى في العمل معياراً للتفاضل، يقول الله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[(١)].

وهذا العمل مطلوب من الذكر كما من الأنثى، ولا يفرق فيه بين ذكر وأنثى:

﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾[(٢)].

وخلاصة هذا الموضوع أن المرأة انسان قبل أي شيء آخر، وتلك الخطابات القرآنية التي حثت على العمل وجعلته معياراً للتفاضل ومنحته مسحة من القدسية، قد خاطبت في كل من الرجل والمرأة انسانيتهما وجوهر شخصيتهما الإنسانية.

---

(١) الأنعام، الآية ١٣٢.
(٢) آل عمران، الآية ١٩٥.

العمل والتفاضل:

لقد حدد الإسلام جملة معايير للتفاضل بين بني الإنسان، وأولى هذه المعايير التقوى، حيث أن الله تعالى وإن كرّم الانسان: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾[1] لكن هذا التكريم هو من جهة بعض الامكانيات والاستعدادات التي وهبها الله تعالى للانسان للسير في طريق تكامله الإنساني، فتبقى الأكرمية بالتقوى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[2].

والعمل بمفهومه العام معيار للتفاضل أيضاً، حيث إن الانسان كلما عمل من عمل ينسجم مع فطرته وإنسانيته ويكون في سبيل عبوديته لله تعالى؛ كلما ارتقى في سلّم التفاضل وكلما نال درجات أرقى عند الله جلّ شأنه.

والعلم أيضاً الذي يكون في خدمة الانسان وانسانيته وكماله وسيره الى الله تعالى فإنه أيضاً معيار من معايير التفاضل، حيث جاء عن رسول الله ﷺ: «أكثر الناس قيمة أكثرهم علماً وأقل الناس قيمة أقلهم علماً»[3]، وقد ورد أيضاً عن الإمام علي عليه السلام قوله: «قيمة كل امرئ ما يحسنه»[4].

وبالعود إلى العمل فإن العمل الذي يكون معياراً للتفاضل

---

(١) الإسراء، الآية ٧.
(٢) الحجرات، الآية ١٣.
(٣) المجلسي، بحار الأنوار، ج١، ص ١٦٤.
(٤) نهج البلاغة، قصار الحكم، رقم ٨١.

هو ذاك العمل الذي يكون منشؤه إنسانية الانسان ويكون منسجماً مع فطرته وعبوديته لله تعالى، وأما العمل الذي يكون منشؤه خارجاً عن جوهر إنسانية الانسان كأن يكون ناشئاً من ذكوريته أو أنوثته وما سوى ذلك من صفات وخواص، فليس معياراً للتفاضل لدى الله تعالى وليس له من أثر إلا في الوجهة الوظيفية التي تنسجم معه.

إن أنوثة المرأة لا تعني إلا أنها تملك جملة من الاستعدادات التي تؤهلها للقيام بالعديد من الوظائف التي لا يستطيع الرجل أن يقوم بها، أو يشق عليه القيام بها، لا لشيء إلا لأنه لا يملك تلك الاستعدادات التي تملكها المرأة.

كما إن ذكورة الرجل لا تعني إلا انه يملك جملة من الصفات التي تؤهله للقيام بمجموعة مختلفة من الوظائف التي لا تستطيع المرأة القيام بها أو أنه قد يشق عليها ذلك، لكونها لا تملك صفات الرجل واستعداداته، وهذا لا يعني أفضلية الرجل على المرأة، كما إن ما تقدم لا يعني أفضلية المرأة على الرجل، فأثر الذكورة والأنوثة هو فقط في الجانب الوظيفي للمرأة.

العمل والتكامل الوظيفي:

يجب أن يكون العمل بمعناه الخاص قائماً على أساس التكامل الوظيفي، بحيث يكون توزيع الوظائف قائماً على أساس التكامل والتعاون في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وإلا فإن

عدم المبادرة إلى الاستجابة لبعض الحاجات الأساسية للمجتمع سوف يؤدي إلى إيجاد أكثر من خلل في حركة ذلك المجتمع، ولذلك فإن التوزيع الوظائفي على أساس التكامل سوف يكون من مصلحة جميع أفراد المجتمع.

وعليه فإن خلقة الرجل بطريقة يحمل فيها بعض الاستعدادات للقيام بجملة من الوظائف التي قد لا تستطيع المرأة القيام بها أو يشق عليها ذلك، وخلقة المرأة بطريقة تملك بعض الاستعدادات الوظيفية التي لا يملكها الرجل؛ إن كل ذلك ليس المراد منه إلا إيجاد نوع من التكامل الوظيفي على مستوى عمل كل من المرأة والرجل بما يفي الحاجات الأساسية للمجتمع حقها ويلبي حاجة جميع أفراده إليها.

البعد الكلامي للخلقة البشرية:

إن ما نريد الإشارة إليه هو ذلك البعد الذي يرتبط بالذكورة والأنوثة في الخلقة البشرية، حيث إن حكمة الله تعالى ومن أجل الحفاظ على استمرار الإنسان واستقرار حياته الجمعية وعدم وجود أي خلل في حاجاته الوظيفية؛ قد اقتضت (أي تلك الحكمة) خلقة كل من الرجل والمرأة بطريقة تختلف لديهم الإستعدادات الوظيفية سواء من ناحية الخواص البدنية أو الخصائص النفسية التي هي ملازمة لخلقة كلٍّ منهما، فما هذا الاختلاف سواء من الناحية البدنية أو النفسية إلا من أجل الحفاظ على الحياة الاجتماعية التي تنخرط فيها المرأة كما الرجل.

بل يمكن القول إن الإختلاف في تلك الاستعدادات ليس مقتصراً على ذلك الاختلاف القائم ما بين المرأة والرجل، بل هو موجود بشكل من الأشكال حتى داخل المجتمع الأنوثي نفسه وداخل المجتمع الذكوري نفسه، بما يؤدي إلى نوع من التمايز الوظيفي حتى داخل المجتمع الذكوري نفسه، كما داخل المجتمع الأنثوي نفسه.

وبالتالي يمكن القول إن حكمة الله تعالى قد اقتضت خلقة الإنسان بكيفية وطريقة تحفظ استمراره وانتظام حياته المعيشية، من أجل أن تتوفر البيئة المناسبة لقيام الإنسان بدوره وأدائه لواجب عبوديته لله تعالى.

وبعد أن أوضحنا أن التمايز الوظيفي حاجة اجتماعية - بل ضرورة اجتماعية - ولأجل ذلك كان ذلك الاختلاف الخلقي ما بين المرأة والرجل ليكون مستجيباً للتمايز والتكامل الوظيفيين؛ لا بد أن نتحدث عن الأسس التي تحدد من خلالها طبيعة العمل الوظيفي لكل من المرأة والرجل.

أسس العمل الوظيفي:

السؤال المطروح هنا عن تلك الأسس التي اقتضت ذلك التمايز الوظيفي ما بين المرأة والرجل، والتي أدت إلى اختلاف الوظائف عامة ما بين المجتمعين الذكوري والأنوثي؟

والجواب أن تلك الأسس هي ما يلي:

١ ـ أصالة الروح والنفس في الشخصية الإنسانية ووجود الإنسان وعدم الإضرار بذلك البعد الأساسي في شخصية الإنسان، وهنا يأتي دور الدين وتشريعاته الهادفة إلى حماية ذلك الجانب الأصيل في الشخصية الإنسانية.

وبالتالي فإن التشريعات الدينية ـ بما هي من آلية قانونية لحماية البعد الروحي في الشخصية الانسانية ـ تعتبر أساساً يجب الاتكاء عليه للدخول إلى التحديد الوظائفي فيما يرتبط بالمجتمعين الذكوري والأنوثي.

٢ ـ الاستعدادات الفطرية لكل من المرأة والرجل، حيث تختلف الاستعدادات الموجودة لدى كل من الطرفين، وهذا الاختلاف على المستوى التكويني والفطري هو الذي يؤسس لذلك الاختلاف على المستوى الوظيفي والعملي، حيث لا بد للمرأة أن تختار تلك الأعمال التي تنسجم مع استعداداتها وتكوينها الفطري، والرجل أيضاً يجب أن يختار تلك الأعمال والوظائف التي تنسجم مع استعداداته وتكوينه الفطري، بما يؤدي إلى إيجاد نوع من التوازن الوظيفي في المجتمع عامة.

٣ ـ الأساس الثالث الذي يجب الاعتماد عليه في التوزيع الوظائفي هو الحاجات الحقيقية للمجتمع والفرد، إذ إنه مع مطلوبية الحفاظ على البعد الانساني في شخصية الإنسان وكون الأعمال والوظائف منسجمة مع الاستعدادات الفطرية للمرأة والرجل، فإن قضية ثالثة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار والتي هي

الحاجات الواقعية أو الطارئة للمجتمع والفرد، بمعنى أن طبيعة مجتمع معين قد تقتضي أولويات وظيفية أو وظائف معينة داخل المجتمع الذكوري نفسه أو داخل المجتمع الأنوثي نفسه، وهنا قد تؤثر عوامل عديدة في تلك النتائج على المستوى الوظائفي، والتي منها حركة التطور الإجتماعي، هذا داخل كل مجتمع من المجتمعين الذكوري والأنوثي؛ أما على مستوى التمايز الوظائفي بينهما (بين المرأة والرجل) فلربما تقتضي بعض الظروف الاستثنائية والطارئة أن تقوم بعض النساء ـ على سبيل المثال ـ ببعض الأعمال التي قد لا تنسجم مع شخصيتها النسوية، وما ذلك إلا لأن ظرفاً معيشياً خاصاً قد فرض عليهم القيام بتلك الأعمال أو الوظائف.

وفي المقابل قد تقتضي بعض الظروف المعيشية أن يبادر بعض الرجال إلى القيام ببعض الأعمال التي قد لا تنسجم كثيراً مع الشخصية الذكورية واستعداداتها، وما ذلك إلا لأن ظرفاً طارئاً قد اقتضى القيام بتلك الأعمال أيضاً.

هذا على المستوى الفردي، أما على المستوى الاجتماعي فقد تقتضي أيضاً بعض الظروف الاجتماعية الطارئة والحالات العامة الاستثنائية أن يبادر المجتمع الذكوري والأنوثي إلى القيام ببعض الأعمال التي لا تنسجم كثيراً مع شخصيته واستعداداته، وما ذلك إلا لأن هذا الظرف الاجتماعي العام أو ذاك قد فرض تلك الاستثناءات.

وإن كان هذا الأساس هو في واقعه أساس للتحديد الوظائفي في الواقع العملي وليس أساساً للتمايز الوظيفي بين المرأة والرجل، إلا بمقدار ما تفرضه الحاجات الاجتماعية الطارئة من ضرورة في هذا الموضوع، لكن هذا التمايز لا يتعدى الجانب الآني والاستثنائي.

النتائج التي تترتب على إعمال هذه الأسس:

إن جملة من النتائج والثمار يمكن أن تترتب على أعمال هذه الأسس والتي منها:

١ ـ إن شخصية الإنسان في جانبها المعنوي والنفسي والروحي يجب أن تكون لها أولوية في الحسابات الوظيفية، بمعنى أنه ـ وبمعزل عن الاستعدادات الفطرية التي لها علاقة بالفوارق التكوينية بين المرأة والرجل ـ لو فرضنا أن عملاً ما يمكن أن يعود بكثير من الفائدة المادية، لكنه سوف يحرم بعض الأشخاص من التربية المعنوية والدينية أو من الأجواء الروحية والدينية، فإن هذا العمل لن يكون عملاً ذا أولوية.

ولذا فإن ابتعاد الأم عن اطفالها والعناية بترتبيتهم لحساب العمل والوظيفة، فإنه وإن حصد بعضاً من الفوائد المادية، لكنه إذا أدى إلى حرمان الأطفال من العناية الكاملة بهم ومن إعطائهم حظاً وافياً من التربية الدينية والمعنوية والعاطفية و.... فإن هذا العمل سوف يكون محكوماً عليه بالسلب، حتى لو كان يدرّ

بعضاً من المال، وما ذلك إلا لأنه يضر بالبعد الإنساني والمعنوي في شخصية الانسان.

٢ ـ على المرأة أن تبادر إلى تلك الأعمال التي تساعدها على الحفاظ على إنسانيتها، أي على البعد المعنوي والروحي في وجودها الشخصي، بل وعلى ذلك البعد في الأشخاص الذين تتحمل مسؤوليتهم الرعائية والتربوية كأطفالها، وبالتالي فهي معنية في جميع أعمالها وشؤونها بمراعاة الجانب التشريعي، أي التشريعات الدينية، وعليها أن تكون منسجمة مع فطرتها واستعداداتها الفطرية فيما تقوم به من أعمال لتراعي من خلال ذلك امكانياتها التكوينية؛ ولا يخفى أن أعظم خدمة تقوم بها المرأة للمجتمع هي أن تحافظ على إنسانيتها وصفائها وأن تستجيب لفطرتها ونقائها.

أما إذا اقتضت بعض الظروف ـ الفردية او الاجتماعية ـ أن تقوم المرأة ببعض الأعمال التي يشق عليها القيام بها، فعليها أن تقتصر في ذلك على مقدار ما اضطرت إليه، وأن تسعى قدر المستطاع في عدم إهمال وظائفها الأصلية، وأن تحرص أكثر على شخصيتها الانسانية والبعد الأنوثي في تلك الشخصية، وأن تجدّ في مراعاة الدين في تشريعاته وقيمه وأخلاقه، وذلك حتى لا يخرجها عملها الطارئ عن مسيرها الإنساني والمعنوي والخلقي.

وهنا قد يطرح هذا السؤال أنه وافقنا على أن المرأة يجب

أن تقوم بتلك الأعمال التي تنسجم واستعداداتها الفطرية، لكن ما هي تلك الأعمال التي تنسجم أكثر مع استعدادات المرأة حتى نوجّه المرأة إليها ونحثها عليها؟

والجواب أن أكثر ما ينسجم مع استعدادات المرأة تربيتها لأطفالها وعنايتها بهم. لأن التربية وخصوصاً في السنوات الأولى أكثر ما تحتاج إلى العاطفة والرقة، وهذه الأمور متوفرة ـ بشكل عام ـ لدى المرأة أكثر، حيث إن ارتباط الأم بولدها أقوى وأشد، وليست فقط بنية المرأة الجسدية مهيأة لتلك العلاقة القوية بالولد، بل إن بنيتها النفسية أيضاً مهيأة لذلك العطاء العظيم لأطفالها، فيما تتميز به من حنان وقدرة على التحمل، وهذا ما يجعل حجرها لطفلها وعاء، وثديها سقاء، وعطفها هناء، وصوتها دعاء، ودعاؤها شفاء.

وهنا سؤال آخر مفاده أنه مع القبول بأن الأم مهيأة بحسب استعداداتها الفطرية للعناية بأطفالها وتربيتهم، لكن هل تحتاج تربية الأطفال إلى كل ذلك الوقت وإلى بقائها إلى جانب أطفالها وإلى بذلها الكثير من الجهد لذلك؟

والجواب إن التربية تحتاج إلى ذلك وأكثر، لأن تربية الطفل لها جوانب عديدة ويتفرع عن هذه الجوانب التربية العاطفية والتربية العقلية والتربية الدينية والتربية العلمية (مدرسية)، وما سوى ذلك من أنواع للتربية بدنية وصحية. . .

وبالتالي فإن المهمة التربوية تحتاج إلى أن تبذل المرأة معظم وقتها لتحصيل ثقافة التربية وعلم التربية وأخلاق التربية، حتى تستطيع أن تقوم بمهمتها خير قيام ولا تخفى تلك النتيجة المهمة التي تترتب على ذلك.

إن أهم نتيجة تترتب على ذاك العمل من المرأة أنها تعد جيلاً ناجحاً سوياً بعيداً عن الاضطرابات النفسية والمشاكل السلوكية، ويملك الإيمان والخلق والعزيمة على تحقيق النجاح تلو النجاح، ليصنع بالتالي من نفسه إنساناً قادراً على الإبداع وعلى صناعة مستقبله ومستقبل مجتمعه وأمته.

وبالتالي، فإن أعظم إنتاج للمرأة هو انتاجها للإنسان الناجح والسوي، وهو إنتاج لا يدانيه أي إنتاج في مصنع أو معمل، لأن أية صناعة لأية مادة ومهما عظمت أهميتها وكبر مردودها المالي، لن توازي صناعة الإنسان والمردود الذي يترتب عليه إذا كان إنساناً قد تربى على الدين والعلم والأخلاق ونشأ على الفضائل وحب الخير واحترام الإنسان.

٣ ـ يجب أن يكون لدينا توزيع للوظائف يكون قائماً على اساس التكامل الوظيفي، وبما يلبي الحاجات الوظيفية للمجتمع، لكن إذا فرضت بعض الحاجات الفردية أو الاجتماعية على النساء أن يزاولن بعض الأعمال بشكل استثنائي، فيجب أن يكون ذلك مشروطاً ـ كما ذكرنا ـ بالحفاظ على الجوهر الإنساني والضوابط الشرعية، وإن كان للظروف الطارئة مقتضياتها.

وبالتالي فنحن عندما ننظر إلى عمل المرأة ننظر إليه على اساس استعدادات المرأة ومكوناتها الفطرية من جهة، والحاجات الواقعية للفرد والمجتمع من جهة أخرى، آخذين بعين الاعتبار البعد المعنوي والروحي الأصيل في الشخصية الإنسانية.

وقد يحلو للبعض أن ينظر إلى قضية عمل المرأة من خلال منظار صراعي ـ جنسي قائم على أساس رغبة ذكورية في تحديد وظيفي ما للمرأة، يرضي الحاجات الذكورية النفسية والاقتصادية: «إن بقاء المرأة في البيت وخضوعها لمراقبة الرجال ترضي الحاجات النفسية والاقتصادية في بلد من بلدان العالم الثالث....»[1].

وهنا وإن أرضى ذلك الأمر بعض تلك الحاجات، لكن القضية أعمق من ذلك لأنها ترتبط بجملة من المباني والأسس التي تؤثر على هذا التحديد الوظيفي أو ذاك.

ومن هنا فإن كل ذلك الخطاب الإعلامي الموجه إلى المرأة والذي يظهر الشفقة عليها والذي صور الخلاص للمرأة بخروجها من بيتها، وانها تكون فاعلة في المجتمع إذا ما زاولت العمل المأجور وأنها تثبت كيانها وشخصيتها إذا ما اخذت لنفسها دوراً في المجتمع؛ لا ينطلق من أسس سليمة وموضوعية في علاجه لقضية المرأة، لأنه إذا كنا نتحدث عن الجانب الغيبي والأخروي

---

(١) فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، ص ١٨٢.

فالمعيار هنا ليس الموقع الاجتماعي للوظيفة، وإن كان الحديث عن فعاليتها في المجتمع فإن أهم مساهمة في المجتمع هي تزويده بالأجيال الصالحة التي تتميز برصيدها الأخلاقي والمعنوي والعلمي، وإن كان الحديث عن قدسية العمل فليس هناك عمل أقدس من أن تعمل المرأة على الإنسان (أطفالها) تربية وتأديباً وتهذيباً وتعليماً. . . . ولذا فإن المرأة المبدعة هي المرأة التي تستطيع أن تصنع انساناً مبدعاً، والمرأة المنتجة هي المرأة التي تربي جيلاً صالحاً، والمرأة الفاعلة اجتماعياً هي المرأة التي تجعل من أطفالها رجالاً ونساء يتصفون بجميع المواصفات الفاضلة والكفاءات اللازمة التي يمكن توظيفها في خدمة المجتمع وإنسانه، مع كامل التقدير لبقية النساء اللائي يؤدين أدواراً ومهاماً أخرى في ميادين مختلفة لسبب أو آخر.

يضاف إلى ما تقدم دورها في توفيرها الظروف البيتية الملائمة لعمل زوجها ونشاطه في المجتمع، حيث تكون شريكته ـ ولو بشكل غير مباشر ـ في جميع إبداعات الرجل ونتاجه خارج البيت، وهنا فإن حسن تبعلها ورعايتها لأسرتها لا يقلان أهمية عن عمل الرجل ونشاطه خارج البيت.

وعليه نحن نرفض ثقافة تقوم على تهميش العلاقات الأسرية والدور الفعال للمرأة في بناء الأسرة، ولا نقبل بخطاب لا يعطي الاهتمام الكافي للعمل التربوي والدور العظيم للأم فيه، ولا نأخذ بمعيار غير متزن قائم على أساس اعطاء الأهمية فقط للعمل

الذي يعطي مردوداً مادياً، بينما يقلّل من قيمة العمل الذي يعطي مردوداً انسانياً (صناعة الانسان) وأخلاقياً وايمانياً.

عمل المرأة في القرآن:

يفهم من بعض الآيات القرآنية والقصص القرآني توجيه ما لعمل المرأة، حيث يلفت نظرنا ذلك الحوار الذي جرى بين بنات شعيب عليه السلام والنبي موسى عليه السلام قرب شريعة الماء، ويبدأ القرآن الكريم بعرض الحدث ابتداءً من ورود النبي موسى عليه السلام إلى مدين، فيقول تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾[1] وإلى هنا تبدو القضية عادية حيث أن مجموعة من الناس تتنافس على الماء لسقي مواشيها، لكن ما أثار انتباه النبي موسى عليه السلام هو أمران عرضت لهما الآية: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[2] الأمر الأول أنهما امرأتان، والأمر الثاني هو «من دونهم» وأنهما تذودان، فهذا الأمر الثاني يوحي أنهما نساء يتميزن بالحشمة والحياء وأنهن لا يخالطن الرجال، وهذا سلوك ديني يرفع من قدر المرأة ويعبر عن أنوثتها، وإلا فما الذي يدفعهن إلى التموضع بعيداً عن الرعاة وإلى منع مواشيهم من الاقتراب من مواشي الرعاة؟

نعم في عالم الإمكان ـ ولعله أيضاً في خاطر النبي

(١) القصص، الآية ٢٣.
(٢) القصص، الآية ٢٣.

موسى عليه السلام - قد يكون تموضعهم بعيداً عن الرعاة لأمر آخر سوى ما ذكرنا، وبالتالي فإن هذه النقطة بالذات تثير حفيظة المراقب ليسأل أن ذاك التموضع الجانبي هل مرده إلى تجنبهم الاختلاط بالرعاة أم مرده إلى أمر آخر؟

لكن يبقى لدينا سؤال آخر يطرح نفسه بإلحاح وهو أنهما امرأتان، فما الذي دفعهما إلى مزاولة هذا العمل الذي يقتضي الخروج طويلاً من المنزل، وهو عمل شاق ويقتضي مثل تلك المواقف، ولذا قد يبدو هذا المشهد يحتوي على نوع من التناقض، وهذا ما جعل أكثر من سؤال - كما هو الظاهر - يرتسم في مخيلة النبي موسى عليه السلام، مما دفعه إلى أن يتوجه إليهما بسؤال مجمل، لكنه يستبطن أكثر من سؤال معاً، فقال لهما: ﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾[1] ولم يتعدّ في سؤاله هاتين الكلمتين.

لكن يبدو أن ابنتي شعيب عليه السلام كانتا على قدر من الذكاء، ففهمتا من ذاك السؤال المجمل والموجز ما يدور في خلد ذلك السائل، أنكما تمتنعان من السقي الآن حذراً من الاختلاط أم لأمر آخر؟ وأنتما امرأتان فما الذي دعاكما لهذا العمل؟.

ومن هنا فإن جواب ابنتي شعيب كان شافياً لكلا السؤالين المنطويين: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[2].

---

(١) القصص، الآية ٢٣

(٢) القصص، الآية ٢٣.

ان جواب ابنتي شعيب عليه السلام قد أجاب على كلا السؤالين، فكان جوابهما: أيها الرجل نحن قد عزلنا اغنامنا لأننا لا نسقي حتى يذهب الرعاة فنحن لا نختلط بهم؛ وأما كوننا نساء قد خرجنا للعمل، فالسبب أن أبانا شيخ كبير في السن لا يستطيع أن يزاول هذا العمل وهذا ما دفعنا للخروج للعمل.

وما يؤكد هذين الجوابين ذلك الحياء المتميز الذي تتصف به ابنة شعيب عليه السلام، حيث إن القرآن الكريم عبر عن حالتها ـ عندما جاءت إلى النبي موسى عليه السلام لتحمل إليه دعوة أبيها ـ بقوله: ﴿تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾(١)، حيث أن الحياء يمنع من الإختلاط.

أما في الجانب الثاني الذي يرتبط بخروجها من البيت للعمل، فنرى أن نبي الله موسى عليه السلام عندما سمع من تلكما المرأتين جوابهما، فإنه وحفاظاً على حشمتهما من جهة وحتى يكفيهما مستلزمات الاضطرار في تصديهما لذاك العمل من جهة أخرى؛ فقد بادر إلى القيام بنفسه بمهمة السقي مبادراً إلى ذلك دون طلب منهما، حيث عبر القرآن الكريم عن تلك المبادرة بقوله تعالى ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾(٢) إذ إن البنية الجسدية للمرأة لا تساعدها كثيراً على ذاك العمل، في حين أن تكوين الرجل وبنيته الجسدية تساعده على ذلك العمل.

---

(١) القصص، الآية ٢٥.

(٢) القصص، الآية ٢٤.

وما يشير إلى الحرص على المرأة في ظروف العمل ذاك، أن حالة الإضطرار تلك التي اقتضت من بنات شعيب عليه السلام الخروج من البيت للرعي قد تطلبت معالجة الموقف بطريقة يعمل فيها على حماية المرأة من السلبيات المحتملة من خروجها من البيت للعمل، حيث أن تقدم النبي شعيب عليه السلام في السن وإن اضطر البنت للخروج من البيت للعمل، لكن هنا لم تخرج بنت واحدة بل خرجت البنتان معاً، وعندما تكلم معهما ذلك الرجل الغريب (النبي موسى عليه السلام) أجابتا معاً «قالتا لا نسقي. . .» كل ذلك بهدف حماية المرأة وتحصينها.

ولذلك أيضاً عندما تبينت قوة النبي موسى عليه السلام وأمانته، وتبين أنه يوجد من يمكن أن يعفي النساء من ذاك العمل، فقد بادرت احدى البنتين إلى الطلب من أبيها أن يستأجر النبي موسى عليه السلام فقالت: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾[1] حيث أن وجود ذلك الشخص (النبي موسى عليه السلام) سوف يرفع حالة الإضطرار التي دعتهما للخروج من البيت.

قد يقال هنا إن هذه القصة لا تدل على أن المرأة ينبغي أن تتصدى لأعمال المنزل والمتطلبات البيتية للأسرة، بل تدل ـ في أفضل حالاتها ـ على أن المرأة التي تضطر لأعمال الرعي إذا

(١) القصص، الآية ٢٦.

وجدت مندوحة منها، فيستحسن لها أن تترك تلك الأعمال لمن يقدر على القيام بها لبنيته واستعداداته.

فنقول في الجواب إن تجميع القرائن الموجودة في هذه الآيات وغيرها من الآيات قد يؤدي إلى مفهوم ما بالنسبة إلى عمل المرأة، وكل ما نريد قوله إن في الآيات التي تناولت قصة النبي موسى عليه السلام والنبي شعيب وبناته جملة من القرائن المهمة التي تساعد على تكوين ذلك المفهوم.

ويقول الله تعالى في موضوع التربية ﴿ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾[١]، آية من خمس كلمات، لكنها تحمل مضموناً كبيراً، فهي تتحدث عن أمرين تجعل الأول منهما مترتباً على الثاني، أي تجعل الرحمة مترتبة على التربية.

أما الأمر الأول أي الرحمة، فهو فلسفة الرسالة ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[٢] وبها يعيش الإنسان الهداية وبها ينجو يوم القيامة... إن هذه الرحمة بعظمتها وأهميتها تترتب على الأمر الأول أي التربية، فمعنى ذلك أن تلك التربية يجب أن تكون على قدر كبير من الأهمية لتناسب الأمرين (التربية والرحمة) فيما بينهما.

وإن كان سيقال إن هذه التربية مطلوبة من الطرفين الأم

---

(١) الإسراء، الآية ٢٤.
(٢) الأنبياء، الآية ١٠٧.

والأب، لكن قد يناقش هذا القول بأن التربية على أقسام عديدة، فمنها التربية العلمية ومنها التربية العاطفية ومنها التربية الصحية ومنها التربية البدنية... وهنا لا بد للأهل من أن يتشاطرا تلك الأقسام العديدة للتربية، فإذا كان الأب يسهم من خلال نفقته على الأسرة بتأمين التربية العلمية والتربية الصحية والتربية البدنية، فإن على عاتق الأم أن تتحمل بقية أقسام التربية من العاطفية والاجتماعية والأخلاقية.... وإن كان ما تقدم لا يعفي الأب من دورٍ ما في هذه المجالات من التربية، كما إن الأم بالمقابل لها دور مباشر في المجالات السابقة للتربية.

وبالإجمال إن أهمية التربية وخطورتها تتطلب تعاوناً كبيراً من الأهل، فإذا كان الأب يقوم بدور غير مباشر ـ بشكل عام ـ في موضوع التربية، فإن الأم تقوم ـ بشكل عام ـ بدورٍ مباشر في مهام التربية، وإن كان هذا التقسيم (دور مباشر وغير مباشر) ليس تقسيماً تقنياً في الوظائف، بمعنى أنه على الزوج النفقة ليس أكثر وعلى المرأة مباشرة التربية ليس أكثر، فالأمر ليس بهذا المعنى، بل المراد أن يكون فيما بين الأم والأب صيغة تكاملية ـ على اساس استعداداتهم ومؤهلاتهم الفطرية ـ تتكامل فيها وظائفهم وأدوارهم للقيام بواجب التربية، تلك الصيغة التكاملية التي تتطلب أن يقوم الرجل بجملة من الوظائف التي تنسجم مع استعداداته ومؤهلاته وأن تقوم المرأة في المقابل بجملة من الوظائف التي تنسجم مع استعداداتها ومؤهلاتها، على أن يكون

الغرض من هذا التقسيم القيام بأفضل عمل على مستوى التربية، أي إن التربية في مستلزماتها ومتطلباتها ستفرض على المرأة جملة من الوظائف كما ستفرض على الرجل جملة من الوظائف الأخرى، حتى يمكن لهما القيام بواجب التربية.

المرأة ومشروعية العمل:

توجد جملة من البحوث الفقهية التي تذهب إلى مشروعية العمل اللاأسري للمرأة، شرط ألا يؤدي إلى حرمان الزوج من حقوقه وألا يترتب عليه مفاسد أخرى بسبب الاختلاط وغيره، وبالتالي قد يفهم من هذا الكلام أنه وبما أن عمل المرأة خارج حدود الأسرة هو أمر مشروع، فعلى المرأة أن تخرج من بيتها لتعطي جزءاً أساسياً من وقتها وجهدها للعمل خارج الأسرة.

وأعتقد أنه يوجد هنا خلل منهجي في معالجة البحث، لأن كون ذلك العمل مشروعاً ومباحاً لا يعني أنه مطلوب وأن على النساء أن يتركن أسرهن وأطفالهن للعمل خارج المنزل، وبالتالي يجب عدم الخلط بين المشروعية والمطلوبية، فالمشروعية شيء والمطلوبية شيء آخر.

كما إن القضية لا تتعلق هنا فقط بالأحكام التكليفية (واجب، حرام...) لأنه يوجد صنف آخر من الأحكام وهو الحكم الإرشادي، والذي قد يكون فيه إرشاد إلى مصالح مهمة على المستوى الاجتماعي والأسري والعائلي، ولذا فإن الإرشادي

وإن لم يكن فيه إلزام، لكن فيه دلالة على مستوى أو آخر من المصالح التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

يضاف إلى ما تقدم أن قضية كقضية العمل اللأسري للمرأة لا يمكن النظر اليها بمعزل عن ظروفها الزمانية والمكانية، أي لا بد من أن نأخذ عاملي الزمان والمكان عندما نريد أن نعالج هذا الموضوع، فلا يمكن أن ننظر إليه بعيداً عن محيطه الاجتماعي والعائلي، حيث إن المعالجة الفقهية لا بد أن تتطرق إلى جميع المفاسد الواقعية التي قد تترتب على عمل المرأة خارج حدود الأسرة والتي منها السلامة التربوية للأطفال، ولن يكون عندها صحيحاً أن نقصر البحث على قضيتي حق الاستمتاع للرجل ومنع الاختلاط، لأن حق الاستمتاع لن يكون أهم من السلامة النفسية والتربوية للأطفال، ولن تكون العلاقة الجنسية بين المرأة والرجل أكثر أهمية من المستقبل التربوي للأولاد، وخصوصاً أن القضية هنا سوف تكون بحجم الواقع التربوي للأجيال بكاملها، بل سوف تصل إلى المجتمع عامة في استقراره النفسي والتربوي والاجتماعي.

المرأة والاستعداد الفطري:

إلى هنا نكون قد انتهينا الى أنه ينبغي للمرأة أن تقوم بذلك العمل الذي ينسجم واستعدادها الفطري، أولاً لأن انسجام عملها مع استعدادها فيه مصلحة لها، فلو نظرنا إلى هذا الموضوع من جهة كلامية فسوف تكون النتيجة أن الحكمة الإلهية عندما خلقت

المرأة بهذه الاستعدادات فلما فيه مصلحة النوع البشري عامة، حيث إن الاستجابة لتلك الاستعدادات سوف تكون لمصلحة ذلك النوع، لأن الحكمة في الخلق ناظرة إلى تلك المصلحة.

كما إن المرأة سوف تكون أكثر انتاجية عندما تقوم بعمل ينسجم واستعدادها. وهذا سوف يقود إلى ما فيه منفعة النوع عامة، وفي المقابل سوف تكون أقل انتاجية إذا ما تصدت لعمل لا ينسجم مع استعداداتها، هذا على المستوى الكمي (أقل - اكثر)، أما على المستوى الكيفي فسوف تتأثر أيضاً طبيعة الإنتاج إذا ما تصدت المرأة لعمل ينسجم أو لا ينسجم مع استعداداتها الفطرية.

ثانياً: ألا نستطيع القول إن إرشاد المرأة إلى ذلك العمل الذي ينسجم مع استعداداتها الفطرية فيه احترام للمرأة نفسها، بينما زجّها في عمل لا ينسجم مع استعدادها فيه عدم تقدير لخصوصياتها الأنثوية، لأن النظر إلى المرأة كأنثى لا بد أن يؤدي الى انتقاء تلك الخيارات التي تحاكي الجانب الأنثوي في شخصيتها، بينما عدم الأخذ بعين الاعتبار لميزتها كأنثى يعني تهميش شخصيتها النسوية وإهمال خصوصيتها الأنثوية.

التربية والثقافة:

هل تحتاج التربية الى ثقافة التربية ووعي التربية وعلم التربية... أم أنها أمر يمكن أن يؤدى بشكل تقليدي وارتجالي؟

بل يمكن توسيع دائرة السؤال للقول إن الوظائف الأسرية والبيتية للمرأة، ألا تحتاج إلى مستوى من العلم وقدر من الثقافة ورصيد أخلاقي مقبول؟

إن من الواضح أن الوظائف الأسرية للمرأة تتطلب مستوى لابأس به من الثقافة والوعي والأخلاق، وأنه لم يعد صحيحاً أن تؤدى تلك المهام بشكل ارتجالي، حيث إن أهمية تلك الوظائف ودقة مسائلها وتعدد قضاياها وما يرتبط منها بالجانب التربوي وتعدد مجالاته أو ما يتصل بالعلاقات الزوجية وثقافتها؛ إن كل ذلك يحتاج إلى إعداد خاص للمرأة تتلقى فيه ما تحتاجه من علوم وثقافة وأخلاق تحتاجها في تلك الوظائف المناطة بها.

التربية والعاطفة:

إن التربية ـ تحتاج بشكل عام ـ إلى العاطفة أكثر مما تحتاج إلى الفكر، وهي تراود القلب أكثر مما تراود العقل، إنها أكثر ما تحتاج ـ وخصوصاً في مراحلها الأولى ـ إلى الحنان والعطف والتحمل... هذه الأمور التي تستطيع المرأة ـ الأم أن تعطيها وبسخاء ودون انتظار للمقابل سوى أنها تستجيب لنفسها وفطرتها، وبالتالي فإن المرأة هي المخوّلة القيام بذلك التربوي العظيم لما لديها من قدرة على إعطاء العاطفة.

التربية بين التكليف والتشريف:

قد يكون البحث في التربية بناءً على محور التكليف،

فالجواب أنها تكليف كل من المرأة والرجل بمعزل عن طبيعة دور كل منهما (مباشر وغير مباشر) وانسجام دوره مع استعداداته، وقد يكون البحث في المستوى القيمي (القيمة، الأهمية) لهذا الدور أو ذاك في العملية التربوية، فالجواب أن المرأة عندما تكون هي التي تباشر مهمة التربية وهي التي تقوم بمعظم الوظائف التربوية بشكل مباشر، وعندما تكون هي التي ترعى مجمل الشؤون الداخلية للأسرة، فإنه ليس في هذا الأمر انتقاصاً منها، بل هو تشريف لها، ووجه الشرافة أنها تقوم بأعظم دور يرتبط بصناعة الإنسان وبناء الأجيال، وهو شرف قد لا يدانيه شرف.

العمل والأسرة:

تحتل الأسرة في المفهوم الإسلامي موقعاً متميزاً تتطلب رصد جملة من الأحكام الشرعية والمفردات الأخلاقية لحمايته وتتويجه بالسعادة والنجاح، وأمام هذه القدسية التي تمتاز بها الأسرة كان من الضروري أن تأخذ حيِّزاً مهماً من عناية الزوجين، وإذا كان الزوج أكثر ما تتجلى عنايته من خلال ما يقوم به خارج المنزل، فإن عناية المرأة أكثر ما تتجلى من خلال ما تقدمه من تربية وعاطفة ومحبة وحنان لتضفي جواً خاصاً في العلاقات الأسرية، كما من خلال حسن تبعلها في علاقاتها الزوجية.

ولكون الجانب العاطفي والمعنوي والتربوي... ركناً

أساسياً في بناء الأسرة، كان من الضروري أن تبذل المرأة جلّ وقتها لإشباع هذه الحاجات وللقيام بذاك الدور بمقدار ما تحتاج إلى الدور الذي يرتبط بالإنفاق والقيمومة.

خلاصة واستنتاج:

إن ما نخلص إليه أنه لا بد من عمل للمرأة، لكن أي عمل هو ذاك العمل؟ وإذا كانت بعض الوظائف الأسرية ما يتصل منها بالجانب التربوي والمعنوي والعاطفي أو ما يتصل بجملة من متطلبات العلاقة الزوجية تتطلب لأهميتها من يعطي الوقت والجهد لتحصيل الثقافة المطلوبة واكتساب الأخلاق الفاضلة وبذل العمل الكافي، فهل هو المرأة أم الرجل؟ فإذا كانت المرأة هي المؤهلة أكثر فهو المرأة، وإذا كان الرجل هو المؤهل أكثر فهو الرجل؟ وبما أن تلك الوظائف ـ في معظمها ـ أكثر ما تحتاج إلى الرقة والعطف والأناة والتحمل، فهي المرأة المؤهلة أكثر للقيام بتلك الوظائف.

وهنا سوف يكون من الخطأ الفادح أن نقع في شرك المفهوم الغربي للعمل، الذي يعني فقط العمل المنتج للمال والمرتبط بالمادة، ويستبعد العمل المنتج للإنسان في روحه وأخلاقه وعلاقته بالله تعالى، حيث إن المفهوم الإسلامي للعمل يتعدى في فلسفته البعد المادي ليشمل البعد المعنوي والروحي، ولن يكون صحيحاً عندها الاقتصار على البعد المادي، لأنه سوف يكون لذلك نتائج سلبية على المجتمع الإنساني عامة، وإن أردنا

محاكمة مفهوم العمل وعمل المرأة فإن محاكمته سوف تكون على أساس معاييرنا الاسلامية، وأما محاكمة ذلك المفهوم على أساس معايير خاطئة فلن توصل إلا إلى نتائج خاطئة.



المرأة والعلم

إن البحث المطروح يدور حول علم المرأة وتعلم المرأة، ويمكن القول في هذا الموضوع إنه على كلّ من المرأة والرجل التنافس في سبيل تحصيل أرقى مستوى من العلم الذي هو معيار للتفاضل.

لكن قد يصبح الموضوع أكثر دقة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلك المقدمة التي بحثت فيها في موضوع (عمل المرأة) حيث قلنا بأن العلم الذي هو معيار للتفاضل هو ذاك العلم الذي يرتبط بالجانب الإنساني في الشخصية الإنسانية، أما ما سوى ذلك من علم فيس معياراً للتفاضل، ولذا فإن سؤالاً أساسياً سوف يرتسم هنا عن ذلك الجانب من العلم الذي لا يترتبط بالجانب الإنساني بل بالجانب الوظيفي.

العلم والعمل:

في هذه النقطة بالتحديد نحتاج إلى مقدمة أخرى مفادها أن العلم بمعناه العام مقرون بالعمل ومعنى ذلك أن العلم يجب أن

يساعد الإنسان من أجل أن يقوم بواجباته ووظائفه، فالعلم مقدمة للعمل، حيث إن العمل هو الهدف والغاية من وراء العلم.

إن العلم يخدم الإنسان في قيامه بأعماله، حيث إنه بالعلم يمكن للإنسان أن يعمل، والعلم يساعده على القيام بأعماله على وجه أفضل، وكلما تقدم الإنسان بالعلم أكثر كلما استطاع أن يقدم من الأعمال ما هو أفضل.

والنتيجة التي نصل إليها مما تقدم هي أنه عندما نتحدث عن العلم الذي يرتبط بالجانب الوظيفي فعلى الإنسان أن يتلقى من العلوم ما يساعده على القيام بوظائفه وعليه أن يختار في تعلمه ما يمكنه من القيام بأعماله على وجه أفضل، وبالتالي فإن السؤال المطروح عما يجب أن يتعلمه الإنسان سوف يقود منهجياً إلى السؤال عن الأعمال التي يجب أن يقوم بها، والجواب على هذا السؤال الثاني سوف يحسم الجواب على السؤال الأول.

المرأة والعلم:

وعليه إذا ما طرح السؤال عن علم المرأة وتعلمها فإن لهذا السؤال شقين:

الشق الأول: ويرتبط بالعلم الذي له علاقة بالجانب الإنساني في الشخصية الإنسانية فهنا لا فرق بين المرأة والرجل في هذا الموضوع، فالمرأة إنسان والرجل إنسان وبمقدار ما يتعلم ويعمل أي منهما في هذا المجال بمقدار ما يزداد في إنسانيته، وهنا

يكون التنافس تنافساً حقيقياً بين الجميع، لأن أثر هذا التنافس سوف يتمثل بشكل أساسي في الدار الآخرة وعالم البقاء.

الشق الثاني: ويرتبط بالعلم الذي له علاقة بالجانب الوظيفي في الحياة العملية للإنسان، وهنا أيضاً يوجد تنافس سواء في العلم أو العمل لأنه كلما تعلم الإنسان أكثر كلما ازدادت قدرته على العطاء في المجال الذي يعمل فيه، لكن إذا لم يكن من فرق بين المرأة والرجل في الشق الأول من العلم، أي الذي له علاقة بالجانب الإنساني، ألا يوجد هذا الفرق بينهما في الشق الثاني من العلم، أي العلم الذي له علاقة بالجانب الوظيفي؟

فنقول في الجواب إن هذا الموضوع يرتبط بالوظائف المناطة بهما، فإذا قلنا إنه لا فرق على مستوى الوظائف المطلوبة من كل منهما فمعناه أنه لا فرق أيضاً فيما يرتبط بالعلوم التي يجب أن يتلقاها كل منهما، أما إذا كان هنا فرق في الوظائف التي يجب أن يقوم بها كل منهما فمعناه وجود الفرق في العلوم التي يجب أن يتلقاها كل منهما.

وبناء على ما بيّناه في البحث الذي يرتبط بعمل المرأة حيث قلنا إن المرأة ـ وبحكم استعداداتها الفطرية ولكون الأسرة ووظائفها تستحق العمل الدؤوب من أجلها ـ ينبغي لها أن تعطي وقتها وجهدها لأسرتها ووظائفها سواء على المستوى التربوي والزوجي . . . والنتيجة التي تستفاد هنا هو أنه على المرأة أن تتلقى من العلوم ما يخدم قيامها بوظائفها الأسرية والتربوية والبيتية.

المرأة والأسرة:

وهنا يطرح هذا السؤال أنه هل تستحق تلك الوظائف أن تمضي المرأة جزءاً كبيراً من وقتها في سبيل تلقي العلوم والمعارف التي ترتبط بها؟

فنقول في الجواب إن أهمية تلك الوظائف وقدسيتها وخطورة النتائج التي تترتب عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تعدد تلك الوظائف وتنوعها وكثرتها سواءً في المجال التربوي أو الزوجي أو البيتي وخصوصاً ما كان يرتبط منها بالأخلاق الزوجية والأسرية وبناء الشخصية الزوجية لتكون آية تحكي خُلق المودة والرحمة اللتين ذكرهما القرآن الكريم... إن كل ذلك يتطلب مستوى مقبولاً من العلم وحداً كافياً من الثقافة ورصيداً جيداً من المضمون الأخلاقي والتربوي يكفي لإنجاح تلك المهام.

علوم الأسرة:

وهنا سؤال آخر حول أنه هل يوجد لتلك الوظائف الأسرية والزوجية علوم ومعارف يمكن أن يستفاد منها بذلك المستوى الذي نتحدث عنه؟

والجواب أنه حتى ولو لم يكن بين أيدينا الآن مواد علمية ومعرفية يمكن أن توظف لتلك الغاية، لكن أهمية تلك الوظائف تقتضي منا العمل على إيجاد تلك المواد المعرفية من أجل القيام

بتلك العملية التثقيفية والتربوية الهادفة، وخصوصاً إذا ما التفتنا إلى أنه يوجد في تراثنا الديني والإسلامي الكثير من المواد والقضايا التي يمكن أن تخدم كثيراً تلك الغاية، بل يوجد أيضاً في التراث الإنساني ما يمكن أن يستفاد منه بقوة في هذا الإطار، ولا ضير في ذلك طالما أنها من نتاج التجارب البشرية التي تنسجم مع الخطوط العامة للفكر الإسلامي ومعاييره العلمية.

المرأة ولزوم البيت:

نضيف هذا السؤال أنه هل يعني ما تقدم أنه ينبغي للمرأة ألا تتعلم إلا تلك العلوم والمعارف التي ترتبط بوظائف الأسرة لا غير؟ بمعنى أنه يلزم عليها البقاء في البيت فقط؟

في مقام الجواب على هذا السؤال نقول إنه ليس المراد هذه النتيجة بل المراد شيء آخر نوضحه في هذا النقاط:

١ ـ نحن نتحدث عن الشريحة النسوية بشكل عام حيث إن ما نقوله هو إنه إذا كانت الوظائف الإنسانية الأساسية المطلوبة من هذه الشريحة ترتبط بالأسرة فمعناه أن الرصيد العلمي الذي تتلقاه تلك الشريحة بشكل أساسي يجب أن يخدم تلك الوظائف، فما نقوله إنه على المرأة (الأم، الزوجة) أن تتعلم العلوم الأسرية والزوجية، ولا نريد أن نقول إنه ليس للمرأة أن تتعلم إلا هذه العلوم.

٢ ـ إذا أرادت المرأة أن تتعلم علوماً أخرى لا ترتبط بعلوم

الأسرة ومعارفها، فيجب أن يبقى ذلك مقيداً بعدم الانتقاص من متطلبات تلك الغاية والاهتمام بعلوم الأسرة طالما أنها تريد أن تصبح زوجة وأماً وربة منزل وشريكاً في الأسرة.

٣ ـ إننا نؤكد كثيراً على أهمية الثقافة الأسرية وثقافة الحياة الزوجية، لأن لها تأثير مباشر على سعادة الأسرة ونجاح الحياة الزوجية ومستقبل الأطفال بل لها تأثير كبير على المجتمع واستقراره، لأن الركن الأساسي للمجتمع هو الأسرة، فالعناية بالأسرة عملاً وعلماً وتثقيفاً وتربية سوف يكون له أبلغ الآثار الإيجابية على المجتمع عامة، ولذا ينبغي ألا يؤخذ علينا عنايتنا الكبيرة بالأسرة وسعادتها.

٤ ـ لا نريد القول إنه إذا أرادت بعض النساء أن يتعلمن بعض العلوم التي لا ترتبط بالأسرة، فإن ذلك محجور عليهن، بل ربما تجد بعض النساء من نفسها القدرة على تعلم العلوم الأسرية وعلوماً أخرى إضافة إليها، حيث إن تعلمها لتلك العلوم اللاأسرية إما من باب أنها قادرة على العطاء في هذه العلوم، أو أنه تتعلمها من باب كونها مقدمة لعمل وظيفي لها خارج إطار الأسرة إما نتيجة لظروف فردية أو لظروف اجتماعية تتطلب منها ذلك العمل.

وبالتالي، فإن اضطرار هؤلاء النسوة للعمل خارج إطار الأسرة سوف يدفعهن لتعلم تلك العلوم التي تخدم تلك الأعمال التي سوف يقومون بها.

٥ ـ وهنا ينبغي القول إنه في بعض الأعمال والوظائف اللاأسرية التي لا تليق إلا بالمرأة أو لا تناسب إلا المرأة، فقد استطاعت بعض النسوة أن يصلن إلى درجات متقدمة في العلم وأيضاً في العمل سواءً في مجال الطبابة النسائية أو التعليم أو التمريض وغير ذلك، وهن يؤدين في ذلك خدمات عظيمة ومهمة للمجتمع عامة، بل إن بعض المجالات الأخرى ما زالت تنتظر منهن أن يبادرن إلى تعلمها والعمل فيها بمستوى يفي بالحاجة كما في مجال طب الأسنان للنساء وغير ذلك.

الإسلام والتوجيه العلمي:

هنا سوف يطرح هذا السؤال عن ذلك التوجيه العلمي للمرأة في ذلك الإطار الذي تحدثنا عنه، فهل يوجد في الإسلام ما يساعد عليه أم سيبقى دعوى دون دليل؟

فنقول إن ذلك التوجيه الإسلامي لعلم المرأة وتعلمها يستفاد من خلال دراسة الفكر الإسلامي ومعطياته فيما يرتبط بالعلم والعمل والأسرة... فنقول في الجواب:

أولاً: إن الإسلام يقرن ما بين العلم والعمل حتى لا يتحول العلم إلى مجرد ترف فكري وحتى لا نعطي وقتنا وجهدنا لذاك العلم الذي لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله، فالحقيقة المسلمة هنا أن العلم وسيلة للعمل وللإنتاج، بل هو ضرورة لهما.

ثانياً: إن الإسلام يؤكد كثيراً على أهمية العناية بالأسرة، فهو يؤكد ملياً على أهمية التربية في مختلف مجالاتها ويوصي المرأة كثيراً بالعناية ببيتها، وتشير الكثير من الروايات إلى عظيم الأجر والثواب الذي يكتب لها نتيجة عملها في بيتها، كما يشدد الإسلام بقوة على أهمية حسن تبعلها حتى عدّ جهاد المرأة في حسن التبعل، وكذلك الأمر فيما يرتبط بدور المرأة كأم... إن كل ذلك يقدم توجيهاً للمرأة بأن دورها بشكل أساسي يرتبط بالأسرة والزوج والبيت.

ثالثاً: إن الأهمية الكبيرة التي يعطيها الإسلام لتلك الوظائف من جهة وكونها مطلوبة من المرأة من جهة أخرى؛ إن هذا يتطلب من المرأة أن تبادر لتلك العلوم والمعارف التي ترتبط بالأسرة وحياتها الزوجية ووظائفها التربوية.

وهذه بعض تلك الشواهد في هذا الإطار[1]:

١ ـ عن الإمام الصادق عليه السلام: «تقاضى علي وفاطمة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله في الخدمة، فقضى على فاطمة بخدمة ما دون الباب وقضى على علي بما خلفه، قال (أي الإمام الصادق عليه السلام): فقالت فاطمة عليها السلام: فلا يعلم ما دخلني من السرور إلا الله بإكفائي رسول الله تحمل رقاب الرجال».

وفي تفسير «تحمل رقاب الرجال» يقول العلامة المجلسي:

---

(١) هنا سوف نشير إلى تلك الشواهد التي تؤكد على عمل المرأة في حدود بيتها وأسرتها.

أي تحمل أمور تحملها رقابهم من حمل القرب والحطب، ويحتمل أن يكون كناية عن التبرز بين الرجال[(١)].

٢ ـ عن الإمام الصادق عليه السلام: كان أمير المؤمنين عليه السلام يحتطب ويستقي ويكنس، وكانت فاطمة عليها السلام تطحن وتعجن وتخبز[(٢)].

٣ ـ يتعرض القرآن الكريم في العديد من آياته للمرأة لكن الملاحظ أنه لا يؤكد على نموذج المرأة العاملة[(٣)] (بالمعنى المهني) وإنما يشير إلى المرأة الأم والمرأة الزوجة ويذكر نموذج المرأة العابدة والطاهرة التي أخلصت لربها أي السيدة مريم عليها السلام، كما يذكر نموذج المرأة التي تصبر على الأذى في سبيل الله تعالى أي امرأة فرعون.

ولا يخفى أن قراءة الخطات القرآني في موضوع المرأة سوف تقدم توجيهاً يساعد على العمل الأسري وثقافته في موضوع الأولويات والاتجاهات العامة والوظائف الأساسية التي ينبغي للمرأة أن تراعيها في واقعها العملي.

---

(١) البحار، ج ٤٣، ص ٨١، ١٥١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) في قصة بنات شعيب عليه السلام توجد قرائن عديدة تؤكد أن خروجهن للعمل كان من باب الإضطرار



المنفعة وأولويات الدراسة

عندما نأتي إلى موضوع العلم والتعلّم فإننا نجد حثاً كبيراً على العلم والتعلّم.

أولاً: باعتبار أن العلم كمال وهذا الكمال يُمدح من يحصل عليه ويصل إليه، سواء كان رجلاً أو امرأة.

ثانياً: باعتبار أن الدين الحنيف حث على العلم والتعلّم وجعل مقام العلماء مقاماً رفيعاً وعالياً ورتب كثيراً من الأمور على من يمتلك صفة العلم وصفة العالم وإن كان يقرن دائماً بين العمل والعلم، حيث جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ: «العلماء كلهم هلكى إلا العاملون، والعاملون كلهم هلكى إلا المخلصون، والمخلصون على خطر»[1]؛ فهناك إقتران بين العلم والعمل.

والأمر الثالث أنّه من خلال العلم يمكن لنا أن نصل إلى فوائد كبيرة وإلى منافع كثيرة، ويمكن لنا أن نقول إن هذه الأمور يمكن أن تتداخل فيما بينها، هذه الأمور الثلاثة أي أن العلم

(١) الريشهري، ميزان الحكمة، ج ٢، دار الحديث، ص ٧٥٦.

كمال والدين حث عليه وأنّه يترتب عليه كثيرٌ من المنافع، هذه الأمور الثلاثة يمكن أن نقول إن هناك مجال للتداخل فيما بينها في بعض الموارد، أي أن يكون كمالاً في موردٍ ما، وتترتب عليه أيضاً بعض الفوائد.

وما يجب أن أركز عليه الأمر الثالث، أي ترتب المنافع والفوائد على العلم، هنا طبعاً عندما أتحدث عن ترتب المنافع والفوائد لا أقصد بذلك المنافع المادية فقط أو الدنيوية فقط، وإنما ما هو أعمُ من ذلك المنافع المادية الدنيوية وأيضاً المنافع المعنوية والأخروية.

ولا شك أن المنافع الأخروية هي أهم، وهنا أبدي ملاحظة هي أنّه عندما نتحدث عن المنافع يجب أن لا نوجس في أنفسنا خيفة، لأن الإنسان مفطورٌ على حب المنفعة وعلى منفعة نفسه وكلٌ منا يسعى إلى منفعة نفسه، سوى أن هذه المنفعة فرقٌ بين أن تكون محصورةً بالدنيا أو أن تكون هذه المنفعة شاملةً للدنيا وللآخرة.

هناك فرقٌ بين المذاهب الإلهية والمذاهب المادية وهناك إشتراكٌ بينهما، نقطة الإشتراك أن كلاً منهما يقول بالمنفعة، لكن نقطة الإختلاف أننا نقول بالمنفعة في الدنيا والآخرة، بينما هم يقولون بالمنفعة في الدنيا فقط: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾[1] وقد أسماهم البعض بالدهريين.

---

(١) الجاثية: الآية ٢٤.

فإذاً نحن نقول بالمنفعة ونحن بمعنى من المعاني نفعيين، أي أننا نطلب المنفعة، والقرآن الكريم تحدث عن المنفعة ﴿لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ﴾(١) منافع جمع منفعة، من هم الذين يشهدون منافع لهم، وأين؟ عندما يذهبون إلى أي مكان؟ الذين يذهبون إلى الحج يشهدون تلك المنافع، والقرآن الكريم عندما يتحدث عن هؤلاء الذين يذهبون إلى الحج لتأدية فريضة الحج يقول: ليشهدوا منافع لهم، هؤلاء يذهبون إلى الحج من أجل المنفعة، لكن ليس المقصود هنا بهذه المنفعة الدنيوية فقط، وليس المقصود المنفعة المادية فقط، بل المقصود ما هو أعمُ من ذلك، أن يترتب منافع دنيوية وأيضاً أخروية.

إذا ذهب المسلمون إلى الحج وتحاوروا واجتمعوا واتفقوا على إعلاء كلمة الله وعلى وحدتهم وعلى عزتهم، هذه الأمور منفعتها أين؟ في الدنيا ولها أيضاً وجهٌ أخروي، عندما نطيع الله وعندما نتعبد لله وعندما نسعى طاعةً له عزَّ وجل؛ فإننا نحقق أيضاً منفعةً أخروية، فالقرآن الكريم حثنا على المنفعة وخاطبنا من جهة المنفعة، لكن كما قلت لكم المنفعة الأعم التي تشمل المنفعة الدنيوية وتشمل المنفعة الأخروية، بل إذا طُرح السؤال أيهما أهم فيمكن لنا أن نقول إن المنفعة الأخروية هي الأهم، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا

(١) الحج: الآية ٢٨.

تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾[1] وكأن الدنيا أمرٌ عابرٌ يجب أن لا ننساه وهو قابل للنسيان، بينما الهدف الأساس هو ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ فالمنفعة الأساس هي المنفعةُ الأخروية، فإذاً نحن بمعنى من المعاني نفعيين نطلبُ المنفعة ونحرصُ على المنفعة، سوى أنّه كما ذكرنا لكم أن المنفعة التي نتبناها هي أعم هذا أولاً أي تشمل الدنيا وتشمل الآخرة، وثانياً إن المنفعة الأخروية هي أهم، وثالثاً إن الدين الحنيف ربط ما بين منفعة الذات ومنفعة الآخر، أي قد نجد لدى بعض المذاهب تفسيراً للمنفعة يقف عند حد الذات.

إذا أنت امتلكت مالاً فإنك تنتفع، وإذا أعطيت المال لأخيك فإنك تخسر؛ ولكن عندما نأتي إلى التفسير الديني للمنفعة، فعندما تمتلك مالاً تنتفع وعندما تعطي هذا المال لأخيك المؤمن المحتاج فإنك تنتفع أيضاً ولا تخسر، لماذا؟ لأنه في هذا المورد صدقت المنفعة الأخروية بالنسبة إليك والمنفعة الأخروية كما قلنا أهم.

فإذاً الفروق الثلاثة بين التفسير الديني للمنفعة والتفسير المادي للمنفعة هو:

أولاً: في التفسير الديني المنفعة أعم، أي تشمل المنفعة الأخروية والمنفعة الدنيوية.

---

(١) القصص: الآية ٧٧.

ثانياً: إن المنفعة الأخروية أهم، وهذه الميزة الثانية للتفسير الديني للمنفعة.

ثالثاً: أن الدين الحنيف ربط بين منفعة النفس ومنفعة الآخرين.

هنا، إذا كان فكرنا الديني فكراً منفعياً فعندما نأتي إلى موضوع العلم والتعلّم هل يجب أن نكون نفعيين في هذا المورد أم لا؟ ما رأيكم؟

يجب أن نكون نفعيين على مستوى طلب العلم بشكلٍ عام.

طبعاً البعض علاقته هي بطريقةٍ مختلفة هنا، كما ذُكر عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنّه عندما سُئل: الجلوس في المسجد أحبُ إليك أم الجلوس في الجنة؟ بماذا أجاب؟

أجاب عليه السلام: الجلوس في بيت ربي أحبُ إلي، لأن الجلوس في بيت ربي فيه رضى ربي، والجلوس في الجنة فيه رضى نفسي ورضى ربي أحبُ إلي من رضى نفسي.

نحن هنا لا نتكلم عن هذا المستوى من العلاقة بالله تعالى، وإنما نتكلم عن المستوى العادي لعلاقتنا بالله تعالى، عندما نتكلم ضمن هذا المستوى العادي بعلاقتنا مع الله عزَّ وجل يجب أن نفكر تفكيراً منفعياً.

فإذاً قد يتعلق هذا التفسير المنفعي بالعلم ككل، وقد يتعلق بمادةِ هذه العلم. وهنا بيت القصيد.

* * *

كلنا بشكلٍ عام يميل لأن يتعلم، نذهب إلى المدارس من أجل أن نتعلم، ونأتي إلى الحوزات من أجل أن نتعلم، ولعل الجميع يأتي بدافع الإستجابة لنداء الله تعالى ولأمره جلَّ وعلا في هذا المورد، لكن السؤال الذي يجب أن يُطرح؟ لماذا أنا أتعلم؟ سواءً أتيت إلى المدرسة أو ذهبت إلى الجامعة أو قدمت إلى الحوزة، لماذا أتعلم؟ ما هو الهدف؟....

قد يقول البعض بشكلٍ عام إن الهدف هو أن أصل إلى المنفعة سواءً كانت هذه المنفعة منفعةً دنيوية أم منفعةً أخروية، هذا كلامٌ مجمل وهو بشكلٍ عام صحيح، لكن لنأتي إلى التفصيل:

إنه على أساس المنفعة يترتب سلم من الأولويات، إذا كنت أنتفع من تعلم أمرٍ ما بمقدارٍ كبير وأنتفع من تعلم أمرٍ آخر بمقدارٍ قليل، فأيهما أقدم؟ الذي أنتفع من تعلمه بمقدار كبير وأدع جانباً ـ طبعاً إذا لم يمكن الجمع ـ ما أنتفع منه بمقدار قليل.

هنا أعود إلى السؤال الجوهري: عندما أتكلم عن عنصر النساء وفي دائرة الشريحة النسوية، ما هي الأمور التي يترتب على تعلمها كثيرٌ من المنفعة بالنسبة إلى النساء؟ هذه إشكالية كبيرة وسؤال وجيهٌ جداً.

هذا السؤال سنحاول معالجته الآن قدر المستطاع، ولا نريد تقديم إجابات نهائية على هذا السؤال:

بداية نقول على سبيل المثال: عندما نأتي إلى هندسة البناء، يترتب عليها فائدة إذا تعلمناها أم لا؟ يمكن أن يترتب عليها نوع فائدة ويمكن أن يكون هناك فائدة، بالمقابل إذا طُرح أمامكم مثلاً علم الفقه، فأيهما أولى بالنسبة إليكم؟ والجواب أنه علم الفقه.

فمع أن العلم بشكلٍ عام مفيد، لكن هناك بعض الأمور تترتب عليها فائدة أكثر من أمور أخرى وتترتب عليها منفعة أكثر من تعلم بعض العلوم الأخرى.

وعندما نأتي إلى دائرة الأخوات أو إلى دائرة النساء، نحن عندما نقول إن هذه الأمور أنفع، أنفع على أساس ماذا؟ أنفع على أساس الهدف؛ أي عندما تريد إحدى الأخوات أن تكون مهندسة، فسوف يكون تعلم هندسة البناء أو هندسة الديكور مثلاً بالنسبة لها أهم، التفتوا؛ لذلك نحن عندما نقول إن هذا أولى أو ليس بأولى فهو على أساس الهدف، لنحدد أولاً ما هو الهدف؟ وعلى ضوء هذا الأمر نقول: إن هذا أولى أو ليس بأولى، لكن انتبهوا لهذه النقطة:

مرة نحدد الهدف على أساس شخصي، يأتي إليّ شخص ما ويقول لي: إن هدفي أن أصبح مهندس ديكور؛ لا أقول له تعال وتخصص في علم الفقه؛ على ضوء الهدف الذي حدده ما الذي سوف أقوله له؟ إذهب وادرس في الكلية الفلانية، والعلم الفلاني، التفتوا ! ولكن مرةً ثانية لا نتحدث عن أهداف شخصية

لأشخاص معينين، وإنما نتحدث عن هدف عام يرتبط بشريحة من الناس.

أي عندما نأتي إلى الدائرة النسوية، عندما نأتي إلى ذلك العنصر النسائي، ما هو الهدف الاجتماعي الذي يسعى إليه ذلك العنصر، أو الهدف العام الذي يسعى إليه ذلك العنصر؛ وعلى ضوء تحديد هذا الهدف أحدّد الأولويات.

أصبح واضحاً السؤال؟ بالتالي، ما هي الأهداف، وما هي الأولويات؟

ونؤكد على أمور:

الأمر الأول: إن الأولويات ترتبط بالأهداف.

الأمر الثاني: أنّه يجب التفريق بين أولوية شخصية وأولوية نوعية.

الأمر الثالث: مرةً يكون الحديث عن سلم الأولويات وأخرى يكون الحديث عن أهم الأولويات.

نحن أوضحنا النقطة الأولى وأوضحنا النقطة الثانية وأما بالنسبة إلى النقطة الثالثة:

ما هي كل الأولويات بالنسبة إلى العنصر النسائي مقارنةً مع الرجال؟ هذا أولاً.

ثانياً: رتبوا لي إياها بحسب الأهمية، أي إن الحديث هنا

هو في دائرة أهم الأولويات، أو أولى الأولويات إذا صح التعبير.

فهنا إذا نظرنا إلى النوع النسوي أو النوع الأنثوي فما هي أهم الأولويات التي ترتبط بالنوع الأنثوي؟ هذا سؤال مهم.

وهنا إذا حددنا أهم الأولويات يجب أن أترجم هذا الأمر تحديداً لأهم المواد الدراسية التي يجب أن تدرسها المرأة، لأنه عندها تعرف نفسها أنها عند ذهابها إلى الحوزة أو إلى المدرسة كي تدرس حوالي ثلاث أو أربع سنوات، فقد استفادت من فرصة ثمينة جداً من عمرها لتدرس فيها أهم الأمور التي يجب أن تدرسها؛ أو عند ذهابها إلى الجامعة أساساً ما هو هدفها؟ وما أهم الأمور التي يجب أن تتعلمها؟

مثلاً: إحدى الأخوات لو كان عمرها ١٠ سنوات؛ وقبل أن تتزوج تستطيع أن تقول إنه لدي مثلاً خمس سنوات من عمري قبل أن أصل لعمر الزواج (عرفاً)، وأريد أن أذهب إلى المدرسة أو إلى الحوزة وأدرس العلم الذي يفيدني في حياتي كإمرأة، فما هي أهم الأمور التي يجب أن أتعلمها وأدرسها، حدّدوا لي؟

إذا قالت إحدى الأخوات: أريد أن أتزوج وأنجب أطفال؛ ماذا نقول لها: أنت لا تفكرين بالآخرة؟ أليس جهاد المرأة حسن التبعل والجنة تحت أقدام الأمهات.

والنتيجة أنه إذا أردنا أن نحدد أهم الأولويات على أساس

الهدف فسوف نصل إلى أن نسبة كبيرة جداً من المجتمع النسوي تطمح إلى أن يكون لديها حياة زوجية سعيدة وأسرة وأطفال؛ ولذلك فإن المادة الدراسية التي يجب أن تقدم لهن هي المادة التي تخدم هذا الهدف، لأن هذا الهدف هو الهدف الأهم بالنسبة إليهن، وهذه السعادة في الحياة الزوجية والبيئة الأسرية تحتاج إلى كثير من الثقافة والعلم والتربية، وهو ما يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد والدراسة؛ ولذلك فإن تلك المدة الزمنية التي تستطيع أن تبذلها الفتاة والمرأة للتعلم والدراسة يجب أن تستفيد منها لتصل إلى مستوى جيد من المعارف والسجايا التي تخدم هدفها ذاك.

إن الوضع الإجتماعي الذي نحن عليه يتطلب مستوى من الوعي نتجاوز فيه التقليد الأعمى ويتطلب مستوى من الجرأة نتجاوز بها مداهنة العديد من الاعتبارات الاجتماعية، حيث إن التغيير نحو الأفضل وإصلاح واقعنا الإجتماعي يحتاج إلى قليل من الشجاعة التي تمكننا من مخالفة المألوف.

إن المؤسسة التعليمية الدينية تعتبر ميداناً مناسباً لطرح هذه الأفكار وللمبادرة إلى عملية تغيير مدروسة ومنهجية.

لا مناص للحوزات العلمية وللمعاهد الدراسية وللجامعات من القيام بعملية إصلاح في المناهج والبرامج والمواد تأخذ بعين الإعتبار ظروف العصر والمستجدات الاجتماعية وقبل كل شيء فلسفة العملية التعليمية وأهداف الدراسة وأولويات التعلم، لأنه

إذا لم نقم بهذه الخطوة الآن فسنجد أنفسنا بعد برهة من الزمن أننا نصدح في واد، بينما المجتمع كله بقضاياه ومشاكله واحتياجاته في وادٍ آخر.

إن من الضروري أن نستيقظ الآن وأن يوقظنا الوعي وأن تسعفنا النباهة قبل أن نستيقظ على صدمة ما لا تخلو من تداعياتها السلبية والمؤلمة.

هذا وقد أطلعت على بعض البرامج وإمكانياتها في تلبية الحاجات الثقافية للمرأة في المجتمع كما يجب أن تكون عليه، فشعرت عندما اطلعت على تلك البرامج، برامج المعاهد التعليمية النسوية بضرورة إعادة النظر فيها، وقد شاركت كمدرس في البعض منها.

عندما ينتقل الإنسان إلى المجتمع ويرى أن هذا المجتمع الذي نعمل عليه تثقيفاً وتربيةً وتعليماً يجد أنّه وبعد أكثر من عقد من ذاك العمل ما زال يعاني من العديد من المشاكل على أكثر من مستوى.

وخصوصاً عندما نلمس أن هناك مجموعة من المشاكل تضج بها مجتمعاتنا على المستوى الأسري والعائلي حتى أن البعض منا يتكلم بأن مجتمع الملتزمين دينياً ربما تكون بعض مشاكله سواء في الإطار العائلي أو الزوجي أو في مختلف المجالات أكثر وضوحاً منها في بقية المجتمعات، وإن كان هذا الكلام يحتاج إلى مزيد نظر.

بالتالي هناك مشكلة وهناك خلل.. وهذا ما دفعني للتفكير في هذا المجال فالمشكلة موجودة لدى كل من الطرفين الرجل والمرأة، لكن أنا مقتنع أنَّه باعتبار أن المرأة لها دورها الأساسي في الحياة العائلية وفي الحياة الزوجية فإن إصلاح المادة التربوية والتعليمية والمنهج التربوي والتعليمي المقَّدم والمعطى للمرأة يُسهم بدرجة كبيرة جداً بإصلاح واقعنا الاجتماعي.

سؤال: أليس المطلوب أن يكون هناك أولويات معينة للمرأة في الإسلام على أساس أنه ما هو المطلوب الأساسي وما هي الركيزة الأساسية لتعليم المرأة في الإسلام؟

الجواب: هذا مرتبط بـ: ما هدف المرأة من التعلُّم؟

نحن فعلاً عندما نقرأ في نصوصنا الإسلامية وعندما نقرأ في مختلف مجالات فكرنا الإسلامي نصل إلى هذه النتيجة، أن دور المرأة بشكل أساسي يرتبط بمجال الأسرة ومجال الأطفال، وتربية الأطفال، ويرتبط أيضاً بحسن تبعلها، حتى ورد في الرواية أن جهاد المرأة حسن التبعل.

أيضاً عندما نأتي إلى موضوع التربية (تربية الأطفال)، فإن موضوع التربية ليس بالموضوع السهل، بل يحتاج إلى علم ويحتاج إلى فن وإلى أسلوب في التعاطي، وبالتالي عندما نأتي نحن إلى هذه التربية، صحيح أننا نتحدث نحن عن عنوان عام يشمل التربية الإسلامية للإطفال، ولكن عندما ندخل في تفاصيل

هذه التربية نجد أن لدينا التربية الدينية، التربية العاطفية، التربية النفسية، التربية العقلية، التربية الصحية... إلى ما هنالك من أنواع وعناوين وتفاصيل تقع في هذا المجال.

كل نوع من أنواع هذه التربية يحتاج إلى تخصص؛ فبالتالي ليس من الصحيح أن تمارس المرأة عملية التربية بشكل ارتجالي، لذلك نرى العديد من المشاكل الموجودة عند أطفالنا.. هناك خلل كبير.

أياً تكن التسميات.... أياً تكن التيارات... أنا الآن لست معنياً بما سوف يحدث لاحقاً؛ أنا معني بالقول إن المرأة ماذا يجب عليها أن تتعلم؟ كي أجيب على هذا السؤال أريد القول ماذا يجب أن تفعل المرأة؟ لأنه عندنا العلم مقرون بالعمل، صحيح... إذا دخلنا إلى مجال العمل دون علم هذا سوف يوصلنا إلى أخطاء وثغرات كبيرة، وإذا تعلمنا علماً لا ينفع فنحن بالتالي نكون في حال ممارسة ترف فكري سوف يؤدي إلى تضييع الكثير من الوقت، والكثير من الجهد وهذا خطأ أيضاً.

لذلك إذا رجعنا إلى نظرية القرآن الكريم في هذا الموضوع نجد دائماً أنه يقرن الإيمان بالعمل، وهناك في الروايات جمع ما بين العلم والعمل.

وعلى هذا الأساس إذا قلنا إن دور المرأة بشكل أساسي يرتبط بهذا الجانب، هذا يعني أن المادة العلمية والمنهج العلمي

الذي سوف يواكب الحركة العلمية للمرأة يجب أن يكون في خدمة هذا الهدف وهذا الدور وهذا النهج، هذا ما أقوله.

فما أقوله إن كل ما تحتاجه المرأة في عملها وفي دورها وفي وظيفتها فإن البرنامج والمنهج والمادة يجب أن يكون كل ذلك في حالة مواكبة لهذه الأمور التي تقوم بها.

طبعاً هنا تحدثت عن أبرز الأمور في المجال التربوي وفي مجال العلاقات الزوجية، أما فيما يرتبط بالأمور الشرعية فهل تحتاجها أم لا تحتاجها؟ أي أحكام الطهارة، أحكام الصلاة وكل هذه الأمور التي تحتاجها المرأة في حياتها العملية؟ فالجواب أنها تحتاجها.

وفي الوقت الذي نقول إنها تحتاجها فمعنى ذلك أن عليها أن تتعلمها، وما لا تحتاجه فليس عليها تعلمه، لماذا؟

لأن لديها أمور وأولويات بحيث أن جهدها ووقتها وعملها ودراستها يجب أن تتوجه إلى تلك الأمور والأولويات.

سؤال: ماذا عن المنهج التعليمي؟

تدخل مثلاً حوالي مائة امرأة أو أكثر إلى الحوزة، المواد التي يتلقونها ويدرسونها في تلك الفترة هي المواد التي تسمح للمرأة بعد فترة طويلة أن تفهم النص الديني، تفهم القرآن، تفهم الروايات بشكل دقيق، لكي تستنتج المعارف الإسلامية من النص الديني (بمعناه العام) بعد مرحلة تتلقى فيها هذه الوسائل وهذه

الأدوات وهذه العلوم التي تؤهلها والتي تساعدها على أن تقرأ النص الديني بشكل دقيق...

ومن باب المثال كي لا يبقى الكلام مجملاً وضبابياً، فعندما تدخل المرأة إلى الحوزة، فإنها تقوم بدراسة هذه المواد: أصول، نحو، منطق، بلاغة... تريد دراسة كل هذه العلوم من أجل أنها عندما تقرأ القرآن، أو عندما تقرأ رواية.. ماذا تفهم منها؟ ما هو الفهم الصحيح منها؟

أي أنا أدرّسها الوسيلة، أعطيها الوسيلة التي يجب عليها استخدامها بعد ثماني أو عشر سنوات لفهم هذا النص.

حسناً... أنا هنا لدي سؤال: إن هذه المرأة كم لديها من الوقت لكي تعطيه لدراسة وإتقان هذه المسائل؟

ثم هي عندما تدخل إلى الحوزة كم ستقضي في الدراسة؟ خمس سنوات، ست سنوات، سبع سنوات، عشر سنوات.

حسناً، أنا عندما أصل إلى هذه النتيجة أن معظم هؤلاء الأخوات يدخلن إلى المعاهد والحوزات للدراسة لمدة سبع سنوات وهن في دراستهن لهذه الوسائل لا يحصلن على هذه الوسائل بشكل جيد ولا يُحسنّ تطبيقها لاحقاً، لكي يحصلوا على معارف إسلامية.

إذاً معنى ذلك أن هذا الجهد وهذه الدراسة تكون دون ثمرة فعلية، أو دون ثمرة مطلوبة، وهذا ما نراه في حياتنا العملية.

إذاً هذه الأخت التي درست خمس أو ست سنوات منطق وأصول... وكل هذه العلوم التي لها علاقة بفهم النص الديني وبعد سبع سنوات مثلاً انشغلت بحياتها العملية وبحياتها الزوجية، بتربية أطفالها، وأعرضت عن هذه العلوم التي تعلمتها، فالنتيجة ما هي؟ لم تحصل على معارف إسلامية تستطيع استخدامها في حياتها الاجتماعية والبيتية والأسرية والتربوية والزوجية، ولا هذه الوسيلة التي امتلكت جزءاً منها ـ لا أريد القول أنها امتلكتها بالشكل المطلوب ـ وظفتها في الإطار الصحيح.

بل حتى الشباب، حتى الرجال الذين هم متفرغون في الحوزة بشكل كامل يعانون من نفس المشكلة، فلا أصبح مجتهداً ولا هو قادر على تلبية حاجات الناس (علمياً وفقهياً).

المجالات التي تخص المرأة في مجال عملها والذي له علاقة بدورها ووظيفتها، ألا تحتاج فيها إلى هذا المستوى من المعارف التربوية والأخلاقية والاجتماعية؟

بينما إذا دخلت إحدى الأخوات إلى الحوزة وأصبح لديها تصور إجمالي عن الأصول، وتصور إجمالي عن بعض العلوم التي لها علاقة بالأدوات الاجتهادية، ومن ثم اتجهت مباشرة للاختصاص ببعض المجالات اللصيقة بدور المرأة ووظيفتها وعملها، كالمجال التربوي ومجال العلاقات الزوجية والأسرية، فمثلاً تخصصت في مجال الأخلاق الزوجية، لأن الأخلاق

الزوجية تحتاج إلى تخصص وإلى باحثات لهنَّ القدرة على إنجاز أشياء كثيرة في هذا المجال؛ فهذا خيار صائب.

هذا لا يحتاج إلى اجتهاد، يكفي أن واحدة لديها مستوى ذهني لابأس فيه، ولديها وعي إسلامي بشكل لابأس فيه بحيث تستطيع الدخول في هذا الاختصاص، وهي تستطيع بعد عمل وجهد ودراسة وبحث وتحقيق لسنوات أن تصل إلى نتائج مهمة جداً، وتوظف هذه النتائج في مجتمع أكثر ما يعاني من مشاكله الزوجية والأسرية.

وقد يقال أليس في تعلّم تلك العلوم تمرين للذهن؟

كل علم فيه تمرين للذهن لأن الإنسان يوسع معلوماته، يوسع آفاقه، من خلال تعاطيه بمعطيات ومفردات هذا العلم، لأنه يتعاطى معه بمنهجية علمية، وصحيح فيه تمرين للذاكرة.

ولكن أريد طرح هذا السؤال: لو كنت مخيراً بين نوعين من العلوم، علم فيه مجرد تمرين ذهني، وعلم آخر فيه تمرين ذهني وفائدة عملية ترتبط بواقع حياتنا الاجتماعية والمادية والأسرية... أنا ماذا أختار؟

لذلك لنرجع إلى الروايات، ارجعوا إلى الروايات التوجيهية، روايات التوجيه العلمي للمرأة، نجد أن هناك نماذج من هذه الروايات، لست أدري إذا ما كنتم ملتفتين إلى هذه الأمور، أو وردت على أذهانكم ومسامعكم، أنا شخصياً استفدت من هذه الروايات أموراً مهمة.

لدينا بعض الروايات تقول: لا تعلموا المرأة - مثلاً - هذه السورة (سورة يوسف) أو تلك السورة أو هذا العلم أو ذاك العلم.

بينما بالمقابل نجد روايات تقول: علموا المرأة هذه السورة.

إذاً ماذا أفهم أنا من هذه الأمور؟

أكثر من هذا، أنت هنا لا تتحدثين عن المنطق، هنا أنت تتحدثين عن القرآن، ومع ذلك تأتي بعض الروايات بأن لا تعلموهنَّ سورة يوسف، لأن العلم الذي أريد تقديمه للمرأة يجب أن يكون في خدمة وظيفة هذه المرأة وعملها وتكوينها التربوي والثقافي.

لكن يجب القول إن هناك مشاكل عديدة، هناك عقبات كثيرة تحول دون أن يستطيع الواحد منا أن يحوّل هذا الواقع إلى واقع عملي ليعمل على فيه هذه البرامج والمناهج فيطورها ويحوّلها من خلال هذه الأفكار إلى واقع عملي، بدءاً من موضوع التقليد (نزعة التقليد) وغير التقليد الذي نعيشه حالياً في أجوائنا.

عدم الوعي، أي عدم وعي وإدراك فلسفة العملية التعليمية وهدفها ووظيفتها، هذا ما يحول دون التغيير، أي روح التقليد المسيطرة علينا من جهة وعدم الوعي بهدف العملية التعليمية

وفلسفتها ووظيفتها، كل هذه الأمور تشترك من أجل أن تصل بنا إلى مرحلة نجد فيها الكثير من الصعوبات إذا أردنا أن نغيّر في مناهجنا وبرامجنا، ومع ذلك نقول إنه يجب أن يحصل تغيير، يجب أن تجري محاولات لتحسين هذه البرامج والمناهج.

لكنني أعتقد، أنه إذا قمنا بعملية توعية من جهة ومن جهة ثانية بدأت الأخوات من خلالها بلمس بركة وفائدة وثمار هذا التغيير في المجال التعليمي وفي مجال البرامج والمناهج؛ أنا بتقديري أنهم سوف يدركون وجداناً وواقعاً فوائد هذا التغير، وبالتالي سوف يقتنعون.

ولكن أنا عندما أتحدث عن المجال التخصصي فهو أمر مطلوب وأساسي، وبنفس الوقت يجب أن لا نغفل عن هذه النقطة، أنه كحد أدنى يجب أن يكون مستوى ما من الثقافة الإسلامية الشاملة لدى الأخوات، ومن ثم يتجه الإنسان لاحقاً إلى المجال التخصصي، وعندما نصل إلى موضوع التخصص قد يُطرح عليَّ سؤال يرتبط بمجال ثقافة الحياة الزوجية، فهل تحتاج إلى تخصص ولماذا؟ والجواب نعم، لأنه إذا أردنا تجميع الأبحاث والروايات والنصوص التي ترتبط بالموضوع وأردنا العمل عليها قطعاً تحتاج إلى تخصص، فضلاً عن أهمية تلك المواضيع وتشعبها.

وهذا الأمر قد ينوء بالفرد الواحد... هنا بتقديري يجب أن نعمل على تكوين حلقات بحث... أي في سنة من السنوات

وبعد أن تتأسس الأخوات في مجال الثقافة الإسلامية والعامة يصلن إلى مرحلة ـ طبعاً ضمن هذه الأهداف وهذه المناهج والبرامج التعليمية التي نتحدث عنها ـ يصبح فيها من المهم جداً أن يتوجهن إلى مجال تخصصي معين.

إذاً.. إذا كانت الإمكانيات العلمية وغير العلمية والتخصصية غير متوفرة كثيراً نستطيع أن نتجاوز هذه الأمور من خلال تكوين حلقة بحث، حيث تتعاون الأخوات من خلال مساعدة موجه، مرشد، من خلال مشرف؛ يتعاون في سبيل إنتاج شيء ما في هذا المجال.

وخصوصاً الآن وفي ظل العولمة الثقافية، هناك العديد من الإمكانيات التي نستطيع أن نستفيد منها في مختلف المجالات، فهذا الأمر كثيراً ما يساعدنا على أن نصنع شيئاً في هذا المجال البحثي والتخصصي.

وإذا ما طرح السؤال بأن الذين يعطون المواد ليس لديهم خبرة، فالجواب أن هناك بعض الطاقات يمكن الإستفادة منها، وعليه هناك حد أدنى من الثقافة الإسلامية لا بد من إيجادها خلال سنتين وثلاثة أو أكثر لدى كل الأخوات، أنا أطرح هذا السؤال: أنه عندما تأتي خمسون أو أربعون أخت، هدف هذه المؤسسة أن تجعل منهن مفكِرات أم لا؟ مثقفات ثقافة تخصصية أم لا؟ أن يكن مسلحات بمجموعة من العلوم والمعارف والمواد التربوية والعلمية الدخيلة بحياتهم الاجتماعية والعملية والعائلية؛

أنا لا أستطيع أن أقدم لهن منهجاً يخدم كل هذه الأمور بأفق واحد. إذاً في هذه الحالة ماذا أفعل؟ نحن ننظر إلى الأولوية لنرى ما هي نتيجتها.

صحيح أنّه من المهم جداً أن يكون لدي أخت مجتهدة، من المهم جداً أن يكون لدي أخت منظّرة في مجال الفكر الإسلامي، ولكن بشكل أساسي أين دور المرأة؟

معظم الأخوات اللواتي يأتين إلى الحوزة ماذا يردن من الحوزة؟

يريدون التعرف على المعارف الإسلامية... المعارف الإسلامية كلمة فضفاضة كثيراً، أية معارف إسلامية؟؟ الدخيلة في حياتهم العملية.. التي لها علاقة بصناعة حياة سعيدة لهن في الدنيا والآخرة.

إذاً على هذا الأساس أنا عليَّ القول إنّه بشكل أساسي يجب أن يتوجه البرنامج والمنهج لخدمة هذا الهدف.

أي يمكن أن يكون هناك مواد تربوية، فقهية، ثقافية عامة، أخلاقية... ويمكن أن يكون هناك بعض المواد التي لها علاقة بموضوع الأخلاق التخصصية، أو في أي مجال من المجالات التي ترتبط بوظائف المرأة وأولوياتها.

بالتالي عندما تحدّد تلك المواد النظرية ـ حتى عندما ندخل في المجال النظري ـ فعلى أي أساس، وما هو الهدف؟

بتقديري أنه من أجل أن يدخل الإنسان في المجال العملي.

ومن المهم أن نلتفت هنا إلى الأسلوب التربوي لأهل البيت عليهم السلام ؛ فهل كان متوجهاً فقط إلى ذهنية الإنسان، أم كان متوجهاً أيضاً إلى هذه النفس ولهذه الفطرة حيث كانوا يحركون كوامن هذه الفطرة.

هل كانوا يقولون فقط: يا فلان لا تغضب؟ لا، كانوا يقولون مثلاً لا تغضب، لكن أيضاً ما هو الغضب، ما سلبيات الغضب، ما فوائد عدم الغضب، كيف يمكن أن يسيطر على نفسه، مثلاً عندما أتت إلى رسول الله ﷺ النساء اللواتي كن يرين أن معظم الفضل أصبح للرجال وأن الجهاد للرجال... بأي أسلوب خاطبهم الرسول ﷺ وأقنعهم، فذهبن إلى منازلهن وأصبحن يجاهدن مع أزواجهن من خلال حسن التبعل ومن خلال «الجنة تحت أقدام الأمهات» ومن خلال ﴿ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾...

ما هو هذا الأسلوب الذي استخدمه؟

نحن نستطيع أن نستخدم كل هذا الرصيد، بتقديري أنه يوجد لدينا رصيد غني، لدينا مادة خام غنية جداً، هي أغنى من النفط الأسود، لدينا النفط العلمي ـ إذا صح التعبير ـ لكنه ما زال مادة خام، وما زلنا لا نستثمره ولا نستخدمه ولا نستفيد منه ولا نوظفه بالشكل المناسب والصحيح بما يخدم مجتمعاتنا.

نحن قادرون على أن نخرج كل هذه الجواهر، كل هذه

الكنوز، ولكن نريد إنساناً لديه فهم إسلامي عام، ولديه ذهنية لابأس فيها، وقادر على أن يتخصص ويعطي وقته لهذه المجالات والأبحاث. وبالتالي سوف يعطي أموراً عديدة في هذا الإطار وهو قادر عندها على أن يفيد مجتمعاتنا.

أريد أن أتحدث بشكل واضح في هذا المجال... مثلاً عندما نتأمل في مجتمعنا الملتزم أو المتدين ألا نجد الكثير من المشاكل الاجتماعية والعديد من المشاكل الزوجية موجودة في هذا المجتمع؟

لماذا نسمع بعضاً من علمائنا وإخواننا يتحدثون بطريقة أنه إذا كانت هناك إحدى الأخوات قد تلقت هذه الثقافة أو هذا العلم الإسلامي المدرسي ـ لا أريد التعبير عنه بالتقليدي ـ فأنا أتجنب الإرتباط بها كزوجة، أو أنه لا يتحمس للزواج منها؟ فما هو الفرق بينها وبين غيرها؟

الفرق أنه واحدة تخاصم زوجها من دون مصطلحات علمية وأخرى تخاصم زوجها بمصطلحات علمية، هنا اختلفت القضية!

لم يتغير شيء... بالعكس المشكلة هنا تصبح أكثر تعقيداً، إذاً ما المطلوب منا؟

أن يكون لدينا تربية للطرفين، أن يكون لدينا برنامج باستطاعته تقديم التربية المطلوبة لهذه المرأة بحيث لا تعود لمخاصمة زوجها ومنازعته، هذا ما أريد الحديث عنه بشكل مبسط.

ولا يخفى أننا هنا لا نتجنى على المرأة، ولكن نتحدث بهذا المجال لسببين:

أولاً: إن موضوع كلامنا المنهج التعليمي النسوي أليس كذلك..

ثانياً: كلنا مقتنعون أنه إذا استطاعت المرأة فعلاً أن تقوم بدور إيجابي في حياتها الزوجية والأسرية والعائلية، أنا بتقديري أن معظم المشاكل سوف تجد طريقها إلى الحل، وهذا ليس معناه أن سبب تلك المشاكل المرأة، بل معناه أن المرأة قادرة على حل مشاكلها الزوجية والأسرية.

لذلك أنا أقول بكل بساطة بعيداً عن هذه المصطلحات والتعبيرات المعقدة يجب علينا أن نعلّم المرأة ما يخدمها في سعادتها الدنيوية والأخروية.

وللأسف هذه الفكرة المقابلة أن على المرأة أن تصبح (آخوندية) موجودة لدى الكثير من إخواننا وأخواتنا ولدى بعض علمائنا...

قبل فترة عندما كنت في قم، حصل حديث بين بعض الأخوة وكان رأي أحدهم أنه يجب أن ندرّس المرأة تلك الكتب النحوية وتلك الكتب المنطقية وتلك الكتب العلمية... فالمرأة يجب أن تصبح عالمة....

قلت له: إرحموا المرأة، أشفقوا عليها؛ لأنه ليس كل الأخوات يلتفتن إلى تلك المواد العلمية التي يجب أن يدرسونها وإلى المناهج العلمية التي يجب أن يتلقوها.

فعندما يأتي أحد العلماء ليقول للأخوات عليكن دراسة تلك المواد العلمية وتقوم المعاهد والحوزات النسوية على أساس أولوية تلك المواد العلمية (نحو، منطق، أصول...) هنا نحن نعمل على إيجاد ثقافة قائمة على أساس تلك البرامج التعليمية، وهذه الثقافة سوف تؤثر في الواقع الاجتماعي، فإذا لم تكن تلك المواد العلمية والمناهج التعليمية خياراً صائباً وصحيحاً فسوف يكون لها تأثيرات سلبية على واقعنا الاجتماعي وعلى العلاقات الأسرية والحياة الزوجية وعلى مستقبل الأطفال وسلامتهم النفسية، بل وعلى استقرار المجتمع ككل.

وهنا يجب علينا أن نكون على حذر من بعض الأخوات ـ أو الأخوة ـ الغارقات في أوهام النخبة والساعيات إلى سلوكيات النخب ومن البعض الذي تحكمت به نزعة التقليد لبعض المناهج الدراسية.

إن المعيار في البرامج والمناهج النسوية يجب أن يكون وظيفة المرأة كما توحي به فطرتها واستعداداتها الفطرية وجوهر انسانيتها وتعاليم دينها على مستوى حسن التبعل ووظائف الأمومة

ومهام التربية وإعداد الأجيال الصالحة، وهي بذلك تسهم أعظم إسهام في بناء المجتمع وصناعة المستقبل، أي أنها تقوم بما ينسجم مع نفسها واستعداداتها وما يؤدي إلى سعادتها، وما يؤدي أيضاً إلى سعادة الآخرين.

النفعية والمناهج الدراسية

تحدثنا سابقاً عن النفعية الإيجابية، وأكدنا على أن ما نقصده بذلك هو النفع الذي يشمل الدنيا والآخرة، لأن هناك فرقاً بين النفعية بمفهومها الديني أو الإسلامي وبين النفعية بمفهومها المادي، ما هي أهم الفروقات بينهما؟

النفعية المادية تشمل فقط منفعة الذات بينما النفعية الدينية الإسلامية تشمل منفعة الذات ومنفعة الغير، وهذه من أهم الفروقات التي يمكن أن نشير إليها على مستوى التفريق بين النفعية في المنظور المادي وبين النفعية في المنظور الديني الإسلامي.

الإنسان مجبول ومفطور على حب نفسه وعلى العمل من أجل منفعة ذاته، وحب المنفعة هذا يجب أن يُعمل بطريقة ما من أجل توجيهه بالاتجاه الصحيح؛ ومن الذي يوجه هذا الميل بالاتجاه الصحيح؟

الذي يقوم بهذه المهمة هو الدين. . . وقد تحدثنا سابقاً عن

العلاقة بين الدين والفطرة، حيث إن الفطرة هي مخزن الميول ولكن من الذي يوجه هذه الميول، أو من الذي يربي أو يهذب هذه الميول؟ الدين هو الذي يقوم بعملية تربية هذه الميول وتهذيب هذه الميول وتوجيه هذه الميول بالاتجاه الصحيح.

وعليه، هنا عندما نتحدث عن المنفعة بالمنظور الديني، فمعناه أننا نتحدث عن المنفعة التي يوجهها الدين ويهذبها الدين، هذه المنفعة يمكن أن تكون مقياساً في تعاملنا وفي علاجنا لكثيرٍ من القضايا الحياتية.

بالتالي، عندما نأتي إلى موضوع العلم لنحاكمه على أساس المنفعة، فإن العديد من الأحكام والنتائج سوف تتغير، وجملة من القناعات سوف نجد مطلوبية وضعها على طاولة التشريح والنقد.

ومن باب المثال تلك الفتاة التي تدخل المدرسة، ما هي المدة التي تدرس فيها في المدرسة، لنفترض أنها وصلت إلى مرحلة (البكالوريا القسم الثاني) ولكنها رسبت ولم تنجح في الامتحانات الرسمية، نجحت في مرحلة البريفيه ولكن في البكالوريا القسم الثاني لم تنجح ـ أو أنها نجحت ـ، فما هي المدة التي قضتها في دراستها؟ حوالي اثنتا عشرة سنة، أو ثلاث عشرة سنة. . . تلك السنوات التي قضتها في المدرسة ماذا فعلت بها؟ بعدما انتهت من المدرسة ماذا سوف تفعل؟

إذا أردنا التحدث عن العنصر النسائي ما عدد اللواتي يكملن دراستهن في الاختصاصات العامة والمرحلة الجامعية من عامة الناس، كم نسبتهن؟ فئة قليلة، خصوصاً اللاتي يكملن دراستهن لاحقاً... كثيرات من اللواتي أنهين المرحلة الثانوية ولم يكن لديهن عمل تقول الواحدة منهن: أفضل لي من جلوسي في البيت أن أذهب إلى الجامعة وأتابع الدراسة في فرع التاريخ أو علم النفس أو أي اختصاص آخر.

نحن هنا نتحدث عن هذه النسبة أو هذه الفئة من اللواتي طموحهنّ مشروع دراسي يردن من خلاله إكمال دراستهنّ حتى الدكتوراه أو اللاتي يردن التخصص للاستمرار به إلى المراحل المتقدمة... هذه الفئة ما هي نسبتها؟ قليلة جداً.

تبقى لدينا النسبة الأكبر التي درست إثنتا عشرة أو ثلاثة عشرة أو أربعة عشرة سنة ومن ثم تعود إلى البيت، إما ترجع إلى منزل أهلها أو تعمل عملاً ما أو تتزوج، والنسبة الأكبرمن هذه الفئة تتزوج. فإذاً النسبة الأكبر من هذا العنصر النسائي والعنصر الأنثوي تتوجه نحو الزواج.

حسناً... أنا أقول السنوات الاثنتا عشر أو العشر سنوات التي درستها أغلب الفتيات اللاتي انتهت سنوات دراستها بالزواج، ماذا يفيدها ما درسته في الزواج... إذا كانت دراستها كيمياء، فيزياء، رياضيات....

بعد عشر سنوات سوف لن تتذكر من الكيمياء إلاّ أن المياه مؤلفة من كذا وكذا ومن الفيزياء ماذا تتذكر؟؟ أما في الرياضيات ربما إذا سُئلت بعد عشر سنوات مثلاً ٦ ط ٧ ما تساوي؟ تقول: أحضروا الآلة الحاسبة...

هذا واقع نعيشه، أي الآن بعدما ركّزنا وشرحنا في المحاضرة الأولى فكرة النفعية، تعالوا معاً كي نحاكم واقعنا على أساس النفعية، أي كل هذه العشر سنوات أو الإحدى عشرة سنة أو الاثنتا عشرة سنة... ماذا استفدنا منها لمستقبلنا؟

وليس الإشكال في أنها نسيت تلك المعلومة أو غيرها.... بل في أنه: لماذا درست الفيزياء والكيمياء والرياضيات...

هنا أطرح هذا السؤال: على الأهل قبل أن يرسلوا هذه الفتاة كي تدرس فيزياء، كيمياء أو رياضيات... أنه ماذا سوف تفعل في المستقبل، هل ستستفيد من هذه الدراسة أم لا؟ فيجب أن تحدد منفعة الدراسة في نهايتها قبل البدء بتلك الدراسة أياً كان مجال هذه الدراسة؛ هل سوف تستفيد من هذه الدراسة أم لا؟ حيث أن الهدف الأساسي هو المنفعة والاستفادة من الدراسة وليس غيره.

أرجو أن لا يُفهم من كلامي أني أريد أن أصل إلى نتيجة أن لا يرسل الأهل بناتهم إلى المدارس.. لا ليس هذا المراد، بل أريد الوصول إلى هذه النتيجة أنّه إذا أردنا التحدث على أساس

المنفعة وأردنا إرسال هذه الفتاة ـ التي أصبح عمرها خمس أو ست سنوات ـ إلى المدرسة فما هي أهم الأمور وأهم المواد، التي يجب أن تتوجه إليها كي تستفيد منها في مستقبلها؟

أي أنا أفكر في أن هذه الفتاة يجب أن يحفظ لها مستقبلها في الدنيا ومستقبلها في الآخرة، وكيف السبيل لذلك؟

إذاً مستقبلها في الدنيا أين؟ هل مستقبلها في العيادة، أم في سوق العمل، أم مستقبلها في البيت؟ أي بيت زوجها؟ هنا السؤال. . .

إذا كانت النتيجة أن نسبة ٩٠ بالمئة يكون مستقبلها في العيادة وفي المصنع وفي المحل والمعمل. . فليكن برنامجكم ينسجم مع المتطلبات العلمية للمحل والمصنع والمعمل. . .الخ.

أما إذا كانت النتيجة أن نسبة ٩٠ بالمئة ـ إذا لم يكن أكثر ـ مستقبلها في حياتها الزوجية وفي تربيتها لأولادها، هذا معناه أن هذا البرنامج التثقيفي والعلمي والمعرفي يجب أن ينسجم مع مستقبلها هذا. . . وهذا هو بيت القصيد. .

لذلك أنا أطرح هذا السؤال: تلك التي درست فيزياء وكيمياء وأدب عربي وفرنسي إذا أرادت غداً أن تتعامل مع زوجها ماذا ينفعها ما درسته؟ وكم هو مقدار المنفعة، وألا يوجد ما ينفع أكثر بكثير من ذلك في سبيل مستقبلها؟ بل ربما تكون نتيجة بعض العلوم سلبية، أليس من الممكن أن يصبح العلم

الحجاب الأكبر. . ، هناك البعض لأنها أصبح لديها شهادة أو أصبحت في الجامعة أو لأنها أصبح لديها اختصاص معين فإن حياتها الزوجية تتعقد أكثر. .

حسناً. . لنعود إلى أساس الموضوع، فإذا أردنا أن نحاكم هذا الواقع على أساس النفعية فنقول:

نحن نسأل عن هذا الواقع العلمي، هذا الواقع المعرفي، أنّه ما هو البرنامج المتَّبع حالياً على المستوى العلمي في المؤسسات العلمية، سواء أكانت حوزة أو مدرسة ـ وقد لاحظت من خلال قراءتي لبعض الأوراق التي راجعتها والمقدمة من قبلكم أن هناك تركيزاً على قضية الحوزة والمدرسة ـ وليس قصدي أن نضع الحوزة في كفة ميزان والمدرسة في كفة ثانية ونوازن بينهما. . لا. . . أنا أحاكم البرنامج، أي يمكن أن نستنتج أنّه يوجد بعض الثغرات في البرنامج الحوزوي، ويمكن أن نستنتج أن هناك بعض الثغرات في برامج بعض المعاهد العلمية الدينية أو الجامعية.

نحن نتكلم بشكل عام، أي أننا في رؤيتنا لبرنامجنا العلمي والمعرفي ومنهجيتنا العلمية يجب أن نفكر على أساس منفعي يخدم مستقبلنا في الدنيا ويخدم مستقبلنا في الآخرة.

وعلى هذا الأساس، لو حاكمنا هذا البرنامج الحالي والمنهجية الحالية بناءً على المعطيات وعلى المقدمات التي

ذكرناها ينتج لدينا أن كثيراً من المواد العلمية التي ندرسها وكثيراً من الوقت الذي نمضيه والجهد الذي نبذله، كل ذلك يذهب من دون فائدة، أو إذا أردت أن أُلطف العبارة: كل ذلك يعطي قليلاً من الفائدة.

وقد يتحدث البعض عن أن العلم ـ مطلق علم ـ يعطي ذهنية علمية، فلو درست إحدى الأخوات علم الفلك عشر سنوات حتى ولو لم تأتي وتقول متى أول شهر رمضان أو أن العيد في اليوم الفلاني؛ فإن نفس دراستها تعطيها ذهنية علمية؛ نعم يبقى هناك فائدة، ولكن أنا أتحدث عن المنفعة الأكبر والمنفعة الأفضل. . . التفتوا؟

بناءً على ما تقدم إذا درست إحدى الأخوات علم التعامل الزوجي (الثقافة الزوجية)، ودرست في المقابل علم الكيمياء، في الدراستين يصبح هناك ذهنية، لأن هذا علم وهذا علم، ولكن كفائدة ترتبط بمستقبلها في الدنيا ومستقبلها الزوجي، أيهما الأفضل؟ لا شك أن الذي له علاقة بالجانب التربوي وبقضية التعامل الزوجي هو الأفضل.

هنا قد يُطرح هذا السؤال: أنّه عندما نوجه المنفعة باتجاه معين أو نجعل المنفعة مرتبطة بالعلوم التي تتعلق بالحياة الزوجية وبالتربية العائلية وبالحياة الأخروية أيضاً، عندما نجعل المنفعة ترتبط بهذه الأمور هل هذه الأمور تستحق الدراسة؟ الجواب

نعم؛ لماذا؟ لأنه ليس مقبولاً أن تكون الحياة الزوجية والحياة العائلية قائمة على أساس العفوية المطلقة، كيف؟

أي أن تعامل المرأة زوجها كما كانت أمها تعامل أباها، وأمها تعامل أباها كما كانت جدتها تعامل جدها، فهي تربّت في ذلك البيت، فالنتيجة أنه لا شعورياً تتلقى مجموعة من المفاهيم التربوية وتتأثر بجموعة من السلوكيات والتعامليات نتيجة وجودها في منزل أهلها.

لكن هل تعامل أمها مع أبيها هو التعامل المثالي؟ وهل تعامل جدتها مع جدها هو التعامل المثالي؟ يمكن أن يكون هناك بعض الإيجابيات ويمكن أن يكون هناك بعض السلبيات؛ وعلى كل ما نريد قوله إنها تستطيع أن تستفيد مما تلقته من تربية أهلها لها، لكن ليس صحيحاً أن تكون مقلّدة لهم في كل شيء، بل يجب أن تضع التربية التي تلقتها والمفاهيم التي أخذتها على طاولة التشريح لترى ما الصحيح منها وما الخطأ.

إذاً برأيكم هل يجب عليها أن تتزوج ويكون لديها مشاكل سنة وسنتين وثلاث وأربع حتى تستطيع أن تسوي بعض مشاكلها مع زوجها ـ إن استطاعت ـ أو حتى تعرف نفسها أين تكمن نقاط ضعفها وأين هي الثغرات الموجودة لديها؟ ونفس الشيء يقال بالنسبة لزوجها.

وهل أنَّ الأولاد مثلاً يجب أن يعانوا نتيجة عدم الخبرة

والمعرفة بتربية الأطفال؟ أي تتدرب تربوياً بالولد الأول وأيضاً بالولد الثاني حتى تعرف كيف تربي جيداً، لكنه في الولد الثاني يكون نصف العائلة قد كبر !

هل يبقى من المقبول أن نتعاطى في جو الحياة العائلية على المستوى الزوجي أو على المستوى التربوي بطريقةٍ عفوية بعيدة عن الوعي والمعرفة والدراسة؟

طبعاً لا . . . بل أكثر من هذا، الحياة الزوجية والحياة العائلية هي أكثر من علم وأكثر من معرفة، هي ثقافة، وعندما أتكلم عن الثقافة يجب أن تكون هذه المعرفة جزءاً من كيانها ومن وعيها ومن أحاسيسها ومشاعرها، وإلا يمكن أن تدرس المرأة أو تستمع إلى محاضرة ما ولا تتحول هذه المعلومات إلى ثقافة عملية.

لذا نقول إن هذا الرصيد العلمي والمعرفي لا بد أن يتحول إلى ثقافة وأن يلامس مشاعرنا وأحاسيسنا. . ويجب أن يصل إلى عمق وجداننا وأن يتحول إلى سجايا وأخلاق في أنفسنا، لذلك العملية ليست بهذه السهولة. . .

كثيراً ما نتحدث نحن عن السيدة الزهراء عليها السلام، ونقول إن الإمام علي عليه السلام يقول عنها: ما أغضبتني ولا عصت لي أمراً؛ فهذا التعامل الزوجي من الزهراء عليها السلام لم يأت من فراغ، هذا نتيجة ذلك المستوى الكمالي ونتيجة ذلك المستوى الراقي من

الأخلاق والتدين والتهذيب الذي وصلت إليه فاطمة الزهراء صلوات الله وسلامه عليها.

وعلى هذا الأساس تلك المرأة التي تمضي كثيراً من وقتها لتعرف كيف تجتمع هذه الذرة (atom) مع تلك الذرة، هذه المرأة هي امرأةٌ محرومة إذا لم تعرف كيف تجتمع مع أولادها ومع بيتها وزوجها بطريقةٍ تضفي جمالاً وتقوىً وراحةً وأنساً ومودةً ورحمةً على بيتها وحياتها الزوجية.

وبالعودة إلى ما تقدم إذا كانت ٩٠ % من النساء تتزوج وتذهب إلى بيتها ماذا أفعل بالبرنامج التعليمي والمنهج التعليمي؟ هل أضع برنامجاً يخدم هذا التوجه؟ والجواب نعم.

صحيح، يجب أن تكون هناك نسبة تتوجه حتى تدرس مثلاً قابلات قانونية أو طب نسائي، بينما تدرس مجموعة أخرى التمريض، أي يجب بطريقةٍ ما أن أسد كل حاجات المجتمع، ولكن إذا كان لا بد من أن يكون لدي نظرة أساسية وعامة للمنهجية الدراسية وللحاجة الأساسية.. ماذا تكون النتيجة؟ النتيجة تلبية الحاجة الأوسع والملحة أكثر.

وهنا أريد التحدث عن الدائرة الخاصة أي مجتمع المتدينين الملتزمين، هل هو مجتمع محصَّن على المستوى الأخلاقي أو على مستوى الأخلاق الاجتماعية بطريقةٍ تتفادى كثيراً من المشاكل الاجتماعية والعائلية؟

الجواب أنه ليس محصناً بالشكل المطلوب، وذلك لأنه لا توجد ثقافة محصنة، لا توجد منهجية علمية تحصّن هذا المجتمع من المشاكل الاجتماعية.

كثير من نسائنا ومن بناتنا وأخواتنا المتدينات اللاتي درسن في الحوزات والجامعات، إذا بقيت في الجامعة أو في المدرسة سبع أو ثماني سنوات ودرست في الحوزة ثلاث أو أربع سنوات وجاءت إلى بيت زوجها ولم تعرف كيف تتعامل معه كما يجب... إذاً ماذا فعلنا طيلة تلك السنوات؟

بل من الممكن أحياناً أن تُساء الاستفادة من هذا العلم؛ فمن دون أن تخاصم زوجها بطريقة ضعيفة تخاصمه بالمنطق الذي درسته وتجادله بالأحكام الفقهية التي تعلمتها؛ هذا لأنه يوجد أكثر من خلل، وأكثر من ثغرة موجودة في البرنامج الذي ندرسه والذي نمضي كثيراً من الوقت في دراسة مواده.

لذلك تربية الأطفال تحتاج إلى دراسة أم لا؟ أيهما أهم لمن تريد أن تصبح زوجة وأماً وربة منزل دراسة تربية الأطفال أم الفيزياء والكيمياء؟

طبعاً تربية الأطفال أهم، وليس مقبولاً أن تمارس تلك التربية بطريقةٍ عفوية بشكلٍ كامل، خصوصاً الآن مع وجود الكثير من العوامل التي تهدد التربية السليمة أو الصحية للطفل.

وإذا أردت أن أتحدث ببعض النماذج... لو افترضنا أن

طفلاً ما اكتشفنا أن معدل الحياء عنده أكثر من اللازم، كيف يمكننا أن نعالج هذه المشكلة الموجودة عنده؟ هذه المشكلة لها أساليبها، لها قواعدها.. أو لو كان الطفل عنيداً كيف يمكن أن نعالجه؟ ندعه كما هو... غداً سوف يكبر ويتوجه عناده إلى أهله واخوته وزوجته وأولاده..

فهو يعني أنه في الوقت الذي كانت فيه نفسه لينة لم تستطع الأم (والأهل) معالجة هذه المشكلة، وهذا معناه أنه عندما يكبر سوف يعاني الكثير من المشاكل... على من يقع الجزء الأساس من تلك المسؤولية؟ على الأم التي لم تكتشف هذه المشكلة ولم تحاول علاجها بطريقةٍ تربويةٍ علميةٍ مدروسة.

أو عندما تتزوج، لنفترض أن زوجها كان لديه الاعتداد الرجولي أكثر من اللازم، فالرجل من ضمن المشاعر الموجودة لديه أنه رجل البيت، إذا بقي هذا الجو ضمن حدوده فهو مقبول... ولكن لنفترض أن ذلك الرجل قبل الزواج لم يظهر فيه هذا الجانب من شخصيته، ولكن بعد الزواج ظهر لديه ذلك الشعور الرجولي والاعتداد الرجولي أكثر من اللازم.

إذاً كيف يمكن لها أن تعالج هذه الحالة؟ أو بتعبير أدق كيف تتعامل مع هذا الواقع، فإذا لم تعرف كيفية التعامل معه سوف تصل إلى الطلاق، بالتالي ما هي الأساليب التربوية لحل هذه المشكلة؟ ألا تحتاج إلى معرفة وعلم وثقافة في جميع تلك القضايا العملية والتربوية والأخلاقية؟

ثم ألا يمكن للمرأة معالجة هذه الأمور أو التخفيف من وطأتها بطريقة تخدم راحة البيت وسعادة البيت ونجاح هذه الحياة الزوجية؟ تستطيع أم لا؟ تستطيع.

إذا درست أساليب التعامل الزوجي ومعارف الحياة الزوجية فإنها تستطيع... وهذه الأمور تحتاج إلى دراسة، أي إن المرأة إذا بقيت تدرس تلك الأمور سنتين أو ثلاث وأربع تبقى هناك مواضيع ومواد تدرس فيها وتبحث فيها لتستفيد كثيراً منها في سبيل حياتها وسعادتها الزوجية.

وهذه الأمور مطلوبة لأن المرأة قد تعيش مع زوجها سنة وسنتين أو أكثر تقضيها لتكتشف بعض الأمور الموجودة في شخصيته والتي لم تكن ظاهرة لديه، وهو أيضاً يكتشف بعض الأمور الموجودة التي لم تكن ظاهرة لديها، فهنا يحتاج علاج الموقف إلى وعي تربوي ورصيد خلقي...

قد يقول الرجل إنه ليس لديه وقت كثير ليفعل كل هذا ويسهم بشكل فاعل في القضايا التربوية... إذاً المسؤولية بالأساس على من؟ على المرأة؛ توجد مسؤولية مهمة على عاتق الرجل لكن المسؤولية في الموضوع البيتي تقع بشكل أكبر على عاتق المرأة.

وغداً عندما تدخل بيتها الزوجي وتتحمل مسؤولية بيتها وزوجها وأولادها... إذا لم تكن قد تعلمت ودرست تلك

الأمور سابقاً سوف تجد نفسها أمام مجموعة من المشاكل تحتاج إلى الكثير من الخبرات، وتحتاج إلى الكثير من المعطيات التربوية وتحتاج إلى الكثير من تهذيب النفس ومن الثقافة ومن التربية حتى تعالج مشاكلها.

وماذا تفعل؟ هل تبدأ بالشكوى إلى فلان وفلان، الأهل والأقارب، قد تتعقد الأمور أكثر وتتفاقم المشكلة أكثر، وهو لن يكون تصرفاً صحيحاً.

في المحصَّلة العامة، الذي أريد أن أقدمه أن الدخول إلى بيت الزوجية ليس مقبولاً بأن يتم بطريقةٍ عفوية وبطريقةٍ بسيطة تفتقد للعلم والأخلاق والثقافة والوعي والمعرفة التي تخدم السعادة الزوجية.

ولذلك أين نحن من دراسة هذه الأمور وهذه المواد، وأين نحن من الالتفات والاهتمام بهذه المعطيات التي تساعدنا كثيراً على النجاح في مستقبلنا الدنيوي والأخروي أيضاً.

الحجاب.. حجاب للشهوة وسفور للعقل

إن قضية مهمة جداً يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى بحثنا في فلسفة الدين أو في فلسفة جملة من القضايا الدينية وهي أن للدين مبنى ومعنى، للدين ظاهر وحقيقة، للدين جسد وروح، والتركيز على المبنى والظاهر والجسد مع اغفال المعنى والحقيقة والروح سيؤدي إلى فهم الدين وقضاياه فهماً ناقصاً بل مشوهاً، كما أن ادراك تلك القضية أن للدين روح لكن محاولة فهم حقيقة الدين وقضاياه من خلال فعل الإسقاط المعرفي والفكري على الدين، فهو وإن كان محاولة ترمي إلى جوهر الدين لكنها سوف تضل ذلك الجوهر، لأن كل ما سوف تقوم به أنها سوف تعبر عن نفسها من خلال الدين، أي عن رؤيتها الفكرية، ولن تترك الدين يعبر بنفسه عن حقيقته وجوهره وفلسفته.

ومن تلك القضايا قضية الحجاب حيث تضع المرأة لباساً على جسمها بطريقة تسهم في ستر مفاتنها وتعمل على حجب

الجانب البدني والمادي في جسد المرأة لصالح اظهار الجانب الإنساني والمعنوي في شخصيتها.

إن هناك حاجة لإدراك فلسفة الحجاب، حيث إن الحجاب هو حجاب للشهوة، فالحجاب في فلسفته هو منع لغلبة البعد الحيواني على البعد الإنساني والعقلي في شخصية الإنسان، إن الحجاب في جوهره موقف يغوص إلى أعماق النفس الإنسانية لإعلاء شأن العقل على غيره، حيث إن الحجاب سفور للعقل وإظهار له.

إن رمزية الحجاب تتجاوز الجانب الشكلي لتصل في تعبيرها واقع النفس الإنسانية وطبيعة الصراع الدائر فيها بين الشهوة والعقل أو بين البعد الحيواني والبعد المعنوي أو بين الجانب المتسافل والجانب المتعالي، حيث يكون الحجاب هنا مناصرة للعقل والبعد المعنوي والجانب المتعالي على الشهوة والبعد الحيواني والجانب المتسافل في شخصية الإنسان.

إن الحجاب في روحه دعوة إلى التقوى؛ يقول الله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾[1]، فإذن يوجد لباس للسوأة ولباس التقوى، فاللباس لباسان، لباس لما يسوؤه أن يكشفه، ولباس لما في باطنه يشقيه أن يفقده، الأول لباس

(١) الأعراف: الآية ٢٦.

البدن، والثاني لباس التقوى، وإن علاقة ما قائمة بين هذين النوعين من اللباس، حيث إن الأول ينبغي أن يكون تعبيراً عن الثاني وتحفيزاً له ومساعداً عليه، بينما الثاني لا بد أن يقود إلى الأول من باب أن من يمتلك التقوى لا بد أن يمتثل لأحكام الله تعالى، سواء في قضية الحجاب أو في جميع القضايا الحياتية والإنسانية.

إن حاجة الإنسان للتقوى ـ تقوى الله تعالى ـ لا تقل عن حاجة الإنسان للطعام، حيث إنه بالتقوى يسلم الإنسان من أخيه الإنسان، وبها يكف أذيته عنه ويأمن شره... فالحجاب هنا بما هو لباس للبدن دعوة إلى لباس الباطن الذي هو التقوى، تلك المفردة التي تستر مساوئ الأخلاق وذميم الملكات وتعمل على ابدالها بمحاسن الأخلاق وجميل الصفات وممدوح الملكات، فهذا هو الحجاب في حقيقته وجوهره وفلسفته.

وعليه لا يضر في الحجاب وحقيقته أن البعض لا يفهمه على حقيقته، ولم يستهد إلى فلسفته ولم يضع براعته على معناه الحقيقي؛ فإذا كانت الحضارة تحتاج إلى ترشيد العقل وسلامة النفس من الموبقات والرذائل، فإن في الحجاب دعوة إلى تحرير العقل من أسر الشهوة وتحفيز لطهارة النفس وإعمارها بالتقوى ولن يكون الحجاب تعبيراً عن «الحرمان والمنع والتحريم».

إن الحجاب يدعو إلى تحويل ميدان المجتمع إلى ساحة تغلب فيها العفة والطهارة على الابتذال والتنافس في إظهار

المفاتن، ولا يخفى أن توفير البيئة الاجتماعية المناسبة سوف يسهم في التأكيد أكثر على قيم العمل الصالح والانتاج المتوازن في جميع الميادين.

إن الحرمان الحقيقي هنا أن الكثيرين حرموا من فهم حقيقة الحجاب، حيث تصوروه جسداً بلا روح وقالباً بلا معنى وشكلاً بلا مضمون. إن المنع الحقيقي هنا هو ألا تأخذ بالأسباب التي تسهم في منع سفور الشهوة وحجاب العقل، حيث إن الحجاب هنا في فلسفته يعمل على المنع من سفور الشهوة لصالح حجابها، وليس كبتها؛ ويعمل على المنع من حجاب العقل الصالح ظهوره وسفوره.

أما الأسئلة التي تطرح فالانصاف منا يقتضي أن نقول إنها أسئلة في غاية الأهمية حيث أن الإسلام لا يدعو النساء إلى الحجاب وفقط، بل يدعو النساء إلى الحجاب الذي يستر الرذائل وينمي الفضائل، الحجاب الذي يستر الخبث والشقاوة لصالح العفة والطهارة، الحجاب الذي يستر في الإنسان بعده الحيواني والشهواني لصالح بعده الإنساني والواعي.

وبالتالي ما ذنب الدين إذا كان البعض يتخذه مط لا
دنيوية خاصة، وما جرمه إذا كان البعض يمارسه بش
أو إذا تلقاه ابعض على أساس أنه مجرد تقليد اجتماعي مورو
فهل نتخذ هذه العينات ذريعة من أجل تقديم صورة غير صحيحة عن الدين، فنقول على سبيل المثال: «إن... الحرمان والمنع

والتحريم برزت كجزء أساسي من أيديولوجيا دينية وسياسية مقنعة وانعكس ذلك بصورة الحجاب».

إن هذا الفهم هو فهم غير صحيح للدين والحجاب، وإن حقيقة الحجاب كما يجب أن تكون عليه لا تؤخذ من الذين لا يملكون فهماً علمياً ومنهجياً وعميقاً للدين وللحجاب، بل تؤخذ من الذين يلتزمون الدين وقضاياه عن وعي وعلم ومعرفة لا عن وراثة وتقليد، حيث إن الحجاب مسألة دينية، والمسائل الدينية لا تبني رؤيتها ولا يكوّن فهمها من خلال استطلاع جزئي للآراء، بل إنما يحصل ذلك من خلال الرجوع إلى أهل المعرفة والخبرة بالدين وفلسفته وأحكامه وقضاياه.



الحجاب.. حل تاريخي أم مطلب فطري

إن البعض يحاول أن يستفيد من خلال بعض المعطيات التاريخية ليؤكد على البعد التاريخي للحجاب، وقد يقال إن الحجاب هو الحصن الذي يمّكن المرأة من أن تكون بحجابها صائنة لنفسها من مرضى النفوس، والحجاب هو واجب من الله لحفظها وصونها، وهو أمر إلهي كباقي الأمور الإلهية.

وكنا قد تكلمنا في نقطة تتعلق بفلسفة الحجاب، أنَّه عندما نعود للقرآن الكريم وللروايات، وعندما نحاول التكلم عن فلسفة الحجاب ولماذا كان الحجاب، أنَّه هل الحجاب يرتبط بظرف تاريخي محدد، أم أنه يرتبط بطبيعة المرأة وطبيعة العلاقة القائمة بينها وبين الرجل على مستوى حفظها وصونها؛ فإن الموضوع يتجاوز الظرفية التاريخية.

يوجد من يجعل الحجاب مرتبطاً بالأذية وعندما تنتفي الأذية فإن سبب الحجاب ينتفي، بالتالي إذا قلنا بأن الأذية هي العلة التامة للحجاب. وكما نعلم بأن المعلول يدور مدار علته. هذا

يعني أنّه إذا وجدت الأذية وجد الحجاب وإذا انعدمت الأذية إنعدم الحجاب.

فإذاً هل نستطيع أن نقول بشكل مختصر إن الأذية في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾(١) هي العلة التامة للحجاب، أو يجب أن نقول بأن الأذية ليست العلة التامة للحجاب؛ إذا فرضنا أن الأذية هي العلة التامة هذا يعني أنه إذا وجدت الأذية فلا بد أن يكون هناك حجاب، أما إذا لم تكن أذية فلا يجب أن يكون حجاب.

بناء على هذا الكلام نحن عندما نحاول أن نقول بأن الأذية هي العلة التامة أو أن الأذية ليست العلة التامة، فيجب أن نحاول تقديم فلسفة للحجاب تجيب على هذه التساؤلات؛ لأن البعض كما قلنا لكم يحاول أن يستفيد من بعض المعطيات التاريخية ليقول بأنَّ المشكلة التي كانت قائمة في مدينة رسول الله ﷺ هي التي أدت إلى بروز ظاهرة الحجاب، أي إن ظاهرة الحجاب مرتبطة بتلك الأسباب التاريخية التي أوجبت هذه الحالة؛ فبمجرد أن تنتفي هذه الأسباب فإن ظاهرة الحجاب لا تعود واجبة وبالتالي يمكن أن تنتفي.

هنا نحن لا بد أن نجيب على هذا السؤال: هل أن الأذية هي العلة التامة للحجاب؟ وهل أن إيجاب الحجاب كان نتيجة

(١) الأحزاب: الآية ٥٩.

ظرف تاريخي معين، أي إنه نتيجة تلك المشكلة التي كانت قائمة في مدينة رسول الله ﷺ؟

نحن عندما نتكلم عن موضوع الحجاب، فقد تحدثنا سابقاً حول هذه النقطة وقلنا بأن البعض يحاول أن يعطي بعداً تاريخياً للحجاب بأن النساء في عهد رسول الله ﷺ في مدينة الرسول ﷺ كن يتعرضن للأذية، فلذلك أوجب الله سبحانه وتعالى عليهنَّ الحجاب، وهذا بمثابة مؤشر على أن الأذية هي سبب الحجاب، فإذا لم تكن هناك أذية لا يجب الحجاب.

هنا سوف نتحدث عن موضوع الأذية، ماذا نقصد هنا بمسألة الأذية؟

فعندما نتكلم عن موضوع الأذية هل المراد الأذية الشخصية، بأن تتعرض إحدى النساء لأذية ما؟ أم أن المراد معنى أشمل وأعم (أذية نوعية).

هنا لا بد أن نتحدث في عدة مقدمات:

ـ المقدمة الأولى، هي أنّه عندما ننظر إلى هذا المخلوق الذي هو الإنسان فإننا نرى أن الله تعالى خلق في هذا الإنسان مواصفات وخصائص ميزت بين أفراد الإنسان، وكان من موارد الاختلاف بين أفراد الإنسان أن خلق الله سبحانه وتعالى الرجل وخلق المرأة وأودع في الرجل مواصفات نفسية وبدنية وأودع في المرأة مواصفات نفسية وبدنية أخرى، ومن الخصائص التي

خلقها الله سبحانه وتعالى في المرأة ما جعل المرأة مرغوبة ومطلوبة من الرجل، هذا الأمر يمكن أن يكون السبب في أن تكون المرأة بشكلٍ عام في موقع المنتظر والرجل في موقع المبادر بالنسبة للمرأة، وإن هذه الظاهرة النفسية تتجلى في أكثر من موقف، فنحن نلاحظ مثلاً أن الرجل عادةً وفي أغلب المجتمعات هو الذي يبادر إلى خطبة المرأة والمرأة هي التي عادةً ما تنتظر أن يُقدم الرجل على خطبتها وطلب يدها، فهي من الممكن أن تهيئ نفسها بطريقة ما وأن تعمل بشكل أو بآخر من أجل دفع الرجل إلى أن يقدم على طلب يدها وخطبتها، لتكون محل رغبة بالنسبة إلى الرجل، ولكن عادةً هي التي تنتظر أن يُقدم الرجل على المبادرة إليها.

نحن نلاحظ بأن الرجل بشكلٍ عام هو المقدام، والمرأة وإن كان من الممكن أن تبادر في بعض المواقف وتطلب يد الرجل لكن هذا ليس معناه أن طبيعة المرأة تقتضي ذلك أنها هي التي تبادر، إن طبيعة المرأة و كما يعبر الشهيد مرتضى مطهري تقوم على أساس الجذب والإغراء بالنسبة للرجل، بينما طبيعة الرجل قائمة على أساس الإقدام أي هي بعكس طبيعة المرأة، فهـ
الباب عندما تمتلك المرأة هذه الطبيعة أي عندما تمت
طبيعة الجذب وعندما يمتلك الرجل طبيعة الإقدام، هـ
هذا السؤال أن هذا الجذب التي تحمل عناصره المرأة إما أن يكون عاماً وشاملاً لكل رجل ولكل الرجال أو أن يكون مضبوطاً

بضوابط معينة، بحيث أن المرأة عندما تكون في بيتها أو تخرج من بيتها فإما أن تكون عناصر الجذب هذه متاحة لكل إنسان مما يوفر عنصر الإغراء ومما يحفز الرجل ـ أي رجل ـ ليكون مقداماً بالنسبة إلى المرأة، فتكون مفاتن المرأة مشاعاً لكل الرجال، أو أن تكون عناصر الجذب هذه خاصة في بعض المجالات ومضبوطة ومقننة بطريقة تحفظ المرأة وتصون مكانتها.

هنا عندما نأتي إلى هذا الموقف نستعين بمقدمةٍ أخرى لنقول بأن عناصر الجذب هذه الموجودة لدى المرأة من الممكن أن تكون باعثاً على الأذية، أي ليس بالضروري أن تسبب هذه الحالة الأذية في كل موقف، ولكن بشكلٍ عام نستطيع أن نقول بأن هذه العناصر ـ عناصر الجذب ـ وهذه الطبيعة لدى المرأة وهذه الخصائص الموجودة لديها من الممكن أن تكون مدعاةً لأذية المرأة بشكلٍ عام، إذا لم تعمل على ضبطها وضبط حركتها ووضعها في الموقع المناسب، خصوصاً عندما نلحظ أيضاً الطبيعة الموجودة لدى الرجل.

وهنا حتى يحافظ الإسلام على المرأة من الأذية فقد شرع لها الحجاب، والإسلام عندما يُشرع لا يُشرع لحالة خاصة، أي لا يقول للمرأة الفلانية أنه أنت إذا تعرضت للأذية فعليك بالحجاب وإذا كنت تطمئنين أنه لا تتعرضين للأذية فلا يجب الحجاب عليك.

التشريع عادةً يلحظ مصلحة النوع، حيث إن طبيعة المرأة

وهذه الخصائص الموجودة لديها من الممكن أن تسبب عادةً الأذية بالنسبة إليها، وهذا يستدعي تشريع الحجاب وإيجاب الحجاب عليها بغض النظر عن الاطمئنان الشخصي وعدم الاطمئنان.

وبتعبير آخر نستطيع أن نقول بأن التشريع هنا يلحظ المصلحة النوعية ولا يلحظ الإطمئنان الشخصي، وبالتالي حتى لو قلنا بأن الأذية هي العلة التامة للحجاب فإننا نتحدث عن الأذية النوعية وليس الأذية الشخصية.

وقد يطرح هذا السؤال أن هناك العديد من النساء غير محجبات، وإذا سئلت إحداهنَّ عن السبب تقول إن ملابسي محتشمة وإنني محترمة في مجتمعي وليس هناك من ضرورة للحجاب طالما أنني محافظة على نفسي ولا أتعرض للأذى... فلماذا أتحجب؟

الجواب: أولاً إنَّ التشريع عندما أتى فبلحاظ المصلحة النوعية وليس بلحاظ الحالات الشخصية.

ثانياً: حتى لو فرضت أنها محتشمة، الخروج بهذا الشكل أليس من الممكن أن يساهم بشكل أو بآخر في حصول أذية ما، هل تستطيع هي أن تقطع بأن هذه الحالة لن تساهم بتسبيب ولو مقدار ما من الأذية، لا تستطيع أن تجزم بذلك، أي خروجها بهذا الشكل هو نوع من المساهمة ولو بشكلٍ ما في حصول الأذية؛

فبالتالي عليها أن تزيل كل الأسباب التي يمكن أن تساهمَ بشكلٍ أو بآخر في حصول هذه الأذية، وبالتالي التشريع كما قلنا عندما يلحظ النوع فإنَّه ينظر إلى المجتمع بشكلٍ عام أيضاً؛ أي المجتمع عندما تسوده أجواء الحشمة، وعندما تسود المجتمع أجواء العفاف، فإننا نرى بأن هذا الأمر كفيل بأن ينتج مجتمعاً بعيداً عن كل المشاكل وعن الأذية التي من الممكن أن يسببها عدم الحشمة وعدم وجود الضوابط على مستوى علاقات الرجل والمرأة.

فبالتالي عندما ننظر إلى الحجاب يجب أن ننظر إلى ظاهرة الحجاب على أساس أنها أيضاً مفردة في نظام عام وشامل يريد أن يقنّن العلاقة بين الرجل والمرأة ويريد أن يضع الضوابط على مستوى علاقة الرجل بالمرأة.

هذا القانون بشكلٍ عام أو هذا النظام بشكلٍ عام هو نظام أساسي ومهم، ويُعتبر الحجاب إحدى مفرداته، بل إحدى مفرداته المهمة، لأن الحجاب له مداليله العديدة وله معانيه السامية التي تعني الشخصية المسلمة، التي تعني الشخصية الملتزمة، الشخصية المحتشمة، الشخصية التي تراعي كل مفردات الأخلاق الإسلامية، فالله سبحانه وتعالى عندما يخاطب بني آدم يقول: ﴿قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1]. فإننا نرى أن القرآن الكريم يتحدث عن

(١) الأعراف: الآية ٢٦.

نوعين من اللباس، يتحدث عن لباس الظاهر، عن لباس البدن؛ ويتحدث عن لباس التقوى، وعندما يأتي إلى لباس التقوى نجد أنَّه تعالى يعبر عن هذا اللباس بأنَّه «ذلك خير» لأنه إذا امتلكت المرأة لباس التقوى فلا بد أن تمتلك لباس البدن، ولكن إذا امتلكت لباس البدن لا يعني هذا أنها امتلكت لباس التقوى، وأقولها بكل أسف أننا كم نرى من لابسات للباس البدن، لكن اللابسات للباس التقوى هم قلة، بل إذا لم نراعي هذه الحالة ولم نراعي مضمون الحجاب ومعاني الحجاب ولم نلتفت إلى لباس التقوى قد نصل إلى مستوى أن اللابسات للباس التقوى هم قلة القلة.

مع أنه إذا قارنا بين هذين اللباسين، فإننا نرى أن القرآن الكريم يركز على لباس التقوى ويرى بأنه خير، خيرٌ للمرأة في دنياها وخيرٌ لها في آخرتها، لأن المرأة إذا لبست لباس البدن ولم تلبس لباس التقوى فهذا يعني أنها لن تفلح في دنياها ولن تنجح في آخرتها، وإني لآسف على اثنين محجبة بلباس الظاهر ولم تمتلك لباس الأخلاق ولباس التقوى، وأخرى تمتلك لباس الأخلاق ولم تصل إلى مستوى تلبس لباس الظاهر.

طبعاً هذه المرأة من الممكن أن تمتلك الأخلاق الظاهرية، ولكن إذا امتلكت لباس التقوى لا بد أن تمتلك لباس البدن لأن لباس البدن لا ينفصل عن لباس التقوى.

نحن عندما نتكلم عن الحجاب وعن فلسفة الحجاب وعن

معاني الحجاب يجب أن لا نغفل عن هذا المضمون ويجب أن لا نغفل عن هذه الحقيقة التي يجب أن نراعيها، ولعله نتيجة إهمال هذا الجانب فقد وصلنا إلى حالة أفرغت الحجاب من مضمونه وروحه وحقيقته، ومع أن ظاهرة الحجاب قد أصبحت عامة وغالبة ولكن إذا أردنا أن نفتش عن اللواتي يمتلكن لباس التقوى وعن اللواتي يمتلكن لباس الأخلاق الفاطمية وعن اللواتي يمتلكن الحشمة الزينبية فإنهن قليلات، وهذا يحتاج إلى التأكيد على معنى الحجاب وروح الحجاب وفلسفة الحجاب أن الحجاب ليس مجرد وضع للباس على الرأس، ليس مجرد ستر الرأس، إنه ستر للغرائز الحيوانية وستر للرذيلة وستر لكل الأخلاق السيئة، وهو ما ينسجم مع طبيعة الفطرة الإنسانية القائمة على حفظ أغلى وأثمن ما لدى الإنسان، وإذا كان الحجاب يحفظ كرامة المرأة ومعنوياتها ويسهم في صونها فسوف يكون مطلباً فطرياً وليس مجرد حل تاريخي.



الحجاب.. والحوار في القضايا الدينية

نحن قلنا سابقاً إنَّه إذا سلمنا بهذا الكلام واعتبرنا أن سبب الحجاب وعلة الحجاب حصول الأذية، هذا يعني أنَّه في المكان الذي لا توجد فيه أذية فإن الحجاب لن يكون عندها واجباً، يعني في البلاد الغربية مثلاً خروج المرأة من دون حجاب هو أمر عادي، فبالتالي إذا خرجت من دون حجاب ـ طبعاً مسألة التبرج أمر آخر، نحن نفترض هنا خروجاً من دون حجاب وأيضاً من دون تبرج ـ هذا قد لا يلفت أنظار الآخرين إليها، وقد يعتبر خروجها بهذا الشكل أمراً عادياً، ولا يستدعي أذيتها، بل في بعض الحالات وجود الحجاب قد يؤدي إلى الأذية، كأن يكون هناك مجتمع حاقد على الدين، أو على الإسلام بالتحديد، فإذا خرجت محجبة قد تتعرض لبعض الشتائم من الحاقدين على الدين أو على الإسلام، وقد تتعرض لأكثر من أذية بسبب حجابها، وقد تمنع من دخول مدرسةٍ ما أو جامعةٍ ما لأنها ارتدت الحجاب.

فبالتالي، ما الذي يجب أن نقوله في هذه الحالة، إذا ربطنا

الحجاب بعجلة الأذية، فإن الأذية يمكن أن تجر إلى الحجاب في بعض الأحيان، لكنها من الممكن أن تدوس عليه في أحيان أخرى!؟

هنا لا بد أن أشير إلى حالةٍ موجودةٍ لدى بعض الكُتّاب والمفكرين وهي حالة التأثر بالفكر الغربي، نحن لا نعيش عقدة بالنسبة إلى أي فكر ولا نعلن العداوة بالنسبة إلى أي فكر لمجرد أنه فكر مخالف، لأننا نؤمن بمبدأ حوار الأفكار، والآن حالياً يُطرح حوار الحضارات، بينما الذي طرحه بعض الغربيين أو المتأثرين بالغرب هو صراع الحضارات.

نحن نطرح مبدأ حوار الأفكار والنظريات والمذاهب، لكن ما نحذر منه هو أن نعيش حالة انبهار أمام الغرب وأن نتأثر بطريقةٍ سلبيةٍ بالغرب، نحن لا نقول إن الغربيين ليس لديهم شيء جيد، لا لديهم أشياء جيدة وفي نفس الوقت لديهم أشياء غير جيدة، فليس من الصحيح أن نسقط أمامهم على المستوى النفسي ونقبل كل شيء يقولونه، ونتأثر بما يقولونه من دون أن نُعمِل فكرنا ومن دون أن نستخدم عقلنا، هذا شيء غير مقبول، بل للأسف وصل البعض إلى مستوى من الانبهار وإلى مستوى من الانحطاط بحيث أنّه لا يأخذ من الغرب إلا الأشياء الخاطئة.

على سبيل المثال: بعض أشكال التزيين لشعر الأولاد التي درجت في الغرب، فنرى أن بعض الناس تتأثر بها، حتى أن بعض الملتزمين والمتدينين يتأثرون بها، مع أنّه في الغرب هذه

الأشكال (القصات) تعبر عن أشياء تُعَد في نظر بعض الغربيين أنها ليست في محلها، أو انها ذات دلالات سيئة، فنلاحظ هنا أنَّه بمجرد أن هذه (الموضة) درجت في الغرب، تلقائياً بعض الناس تأخذ بها، فلذلك نرى مع الأسف أن البعض يأخذ من الغرب بشكل أعمى، وهل يأخذ أشياءً جيدة وأشياءً غير جيدة؟ لا.. الأشياء الجيدة لا يأخذها والأشياء الغير جيدة يأخذها، وهذه الحالة يرثى لها.

على كل حال على المستوى الفكري، البعض نتيجة تأثره ببعض المناهج الغربية أو ببعض الأفكار الغربية أخذ يعمل على نقد الفكر الديني، نحن مع النقد ولكننا مع النقد الموضوعي ولسنا مع النقد الذي يستهدف تشويه الدين والذي يستهدف تشويه المعارف والحقائق الدينية، وإلاَّ فإننا نُسرُّ ونتعامل بانشراح صدر مع الذين يأتون إلينا ليحاوروننا في أفكارنا الدينية وفي معتقداتنا الدينية، فإذاً نحن مع الحوار الموضوعي سواءً أتى من الغرب أو أتى من الشرق أو أتى من أي إنسان، ومن الخطأ أن نتعصب لآرائنا ولأفكارنا، لأن العصبية مصدرها الشيطان، أول من تعصب هو مَن؟ إبليس عندما قال خلقتني من نار وخلقته من طين، كان يتعصب لجنسه، والعصبية أحياناً تكون للرأي، عندما أتعصب للرأي هذا يعني أنني أتمسك برأيي لأنه رأيي، لا لأنه حق، التمسك بالرأي لأنه حق ليس تعصباً، أما التمسك بالرأي لأنه رأيي فهذا هو التعصب، بالتالي نحن ننبذ التعصب، ونعمل

من أجل الحوار الموضوعي مع كل الناس ولا نميز بين أسودٍ وأبيض ولا بين أصفرٍ وأحمر، بل نسعى لاكتشاف الحقيقة ونسعى للوصول إلى الحكمة حتى لو كانت هذه الحكمة في صدر المنافق، كما ورد عن أئمتنا صلوات الله وسلامه عليهم، حيث دعونا لأن نأخذ الحكمة حتى لو صدرت هذه الحكمة على لسان المنافق.

إذا عدنا إلى موضوع الحجاب فإننا نرحب بهذا النقد للحجاب إذا كان نقداً موضوعياً، لأنه إذا أردنا أن نفكر بإيجابيات هذا النقد، فلا شك أن له إيجابيات عديدة، قبل أن أطرح عليكم هذه الإشكالية أولاً هل كنتم ملتفتين لهذه الآية، ولهذه الدلالة التاريخية لهذه الآية؟ مع أن الدلالة التاريخية واضحة... **﴿ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين﴾** أي تشير الآية إلى واقع معين، إذاً هذه الدلالة التاريخية يترتب عليها إشكالية جداً كبيرة وجداً رئيسية.. هذا الأمر إلى ما يدفعنا؟ يدفعنا إلى أن نبحث في البعد التاريخي لعلنا نجد جواباً يكون بمثابة الجواب الشافي في هذا الموضوع.

قد يقال(*) إنَّ الله سبحانه وتعالى لم يأمر بأمر إلا إذا كان فيه مصلحة ملزمة ومن لطف الله أن يجعل هذا الأمر واجباً وفقاً لمصلحة الإنسان، والله تعالى لا ينهانا عن شيء إلا إذا كان فيه

(*) مداخلة من إحدى المستمعات.

مفسدة ملزمة لأن الهدف من الشريعة الإلهية إيصال الإنسان إلى السعادة الدنيوية والأخروية، وإن المرأة عندما تخرج إلى الشارع تخرج على أنها أنسانة وليست بأنثى وأن الرجل عندما يخرج إلى الشارع يخرج على أنه إنسان وليس برجل، ومسألة الأنوثة والرجولة تنحصر في الحياة الزوجية وبعض المجالات الأخرى.

الجواب: هذا صحيح، ولكن هنا لا بد من طرح هذا السؤال أنه لماذا يجب أن لا تبدو الحالة الأنثوية في الشارع؟

فيقال أنه عندما خلق الله المرأة جعل في خلقها الجمال والمفاتن وأعطاها القدرة على الإغراء وفرض عليها الحجاب لأنها تثير غريزة الرجل وانتباهه، وذلك من حكمة الله أنه فرض عليها الحجاب.

بالإضافة إلى أن المرأة عندما تخرج إلى الشارع ليست هي فقط في موقع الأذى. الرجل يتأذى أكثر وهو الذي يتأثر، فمن ناحية المفسدة، المرأة قد لا تكون محجبة وتتأذى، والأذى من نصيب الرجل أيضاً.

الأذية للمرأة عندما تخلع حجابها وتتخلى عن حقوقها، عن حقها في حفظ نفسها حتى تصبح سلعة وألعوبة في يد الرجل.... وبالتالي الأذى يلحق المرأة والرجل معاً.

وبمعزل عن كل تلك التفاصيل إذا قلنا بأن الحجاب يعود في جذوره إلى المحتوى الفطري ـ كما ذكرنا سابقاً ـ فإنه يتجاوز

العادات والأعراف السائدة في الغرب أو في الشرق، نعم يمكن أن تلعب تلك العادات دوراً ما، لكنها لن تلغي الجانب الفطري ومتطلباته، والذي يعني حاجة المرأة إلى حفظ مفاتنها حتى لا يصبح عقلها في جمالها الظاهري، بل ليشكل هذا الستر لجمالها الظاهري نوع تحفيز لها للعناية أكثر بجمالها الباطني ولإبراز هذا الجمال (جمال الروح والأخلاق).

إن فطرة الإنسان لا تعنى فقط بالغريزة، بل تعنى أكثر بالميول المعنوية السامية، والحجاب دعوة للعناية والاهتمام بتلك الميول وعدم الغرق في الجانب الغرائزي على حساب الجانب المعنوي.

إن الحجاب يدعو المرأة إلى أن تجعل لبروز مفاتنها وجمالها الظاهري مجالاً معيناً (حياتها الزوجية) ولا يكون مشاعاً لكل الرجال وفي جميع الموارد، وهذا ما يسهم بشكل فاعل في دفع المرأة نحو الحياة المعنوية والأخلاقية لتعتني بجمال الروح كما البدن.

تعدد الزوجات في الإسلام ـ دراسة اجتماعية ـ

بعد أن شرع الإسلام تعدد الزوجات وأباح للرجل أن يتزوج بأربعة نساء، فقد أدى هذا التشريع إلى إثارة أكثر من جدل حول البواعث الاجتماعية لهذا التشريع والنتائج التي تترتب عليه، وهل أن طبيعة المرأة تنسجم مع هذا الواقع التشريعي، إلى ما هنالك من الأسئلة التي أثيرت والتي ما انقطع حبل اتصالها إلى الآن.

وقبل الدخول في ثنايا البحث، لا بد من تقديم بعض الملاحظات التي تخدم توضيح وضبط الموضوع بطريقة يمكن جعله معرض استفادة بحثية أكثر.

أولاً: مما تجدر الإشارة إليه هو أن الإسلام عندما شرع تعدد الزوجات لم يجعل هذا التشريع تشريعاً وجوبياً، فلم يوجب على الرجل أن يتزوج بأكثر من زوجة، وإنما جعل له ذلك ممكناً إن أراد الرجل أن يقدم على الزواج بأكثر من واحدة.

ثانياً: إن تشريع التعدد في الإسلام لم يبق دون سقف يحدد عدد النساء اللواتي من الممكن أن يتزوج بهن الرجل، بل جعل هذا العدد محدوداً بأربعة نساء، ولا يستطيع الرجل أن يتجاوزه.

ثالثاً: لا يمكن للرجل أن يتزوج بأكثر من امرأة إلاّ إذا كان يستطيع القيام بجميع الواجبات التي تترتب على ذلك الزواج ـ من اقتصادية وغيرها ـ فإذا لم يكن يستطيع ذلك، فلا يمكن له الإقدام على التعدد الزوجي.

رابعاً: إن الإسلام وإن أباح للرجل أن يتزوج بأكثر من واحدة، لكنه شرط عليه أن يكون قادراً على أن يعدل بينهن.

والآن يطرح هذا السؤال أنه هل المرأة بطبيعتها ترفض التعدد، بحيث يمكن لنا القول إن المجتمع النسوي بأكمله لا يقبل هذه الفكرة، أم إن المسألة لا علاقة لها بالطبيعة النسوية للمرأة، إنما يوجد عوامل أخرى تؤدي إلى نفور المرأة من التعدد الزوجي؟ وهذا ما يدفعنا إلى البحث في طبيعة المرأة والتعدد.

١ ـ **طبيعة المرأة والتعدد الزوجي**: يذهب البعض إلى أن المرأة بطبيعتها ترفض التعدد الزوجي، ويحاول الاستعانة على ذلك بسرد حوادث وذكر شواهد لا تدل ـ في أقصى ما تدل عليه ـ إلاّ على وجود نسبة أو أخرى لا ترضى بواقع التعدد الزوجي؛ لكن هذه العينات لا تدل على أن الطبيعة النسوية ترفض التعدد الزوجي، لأنه في المقابل قد نجد عينات نسوية معينة ترضى

بهذا الأمر، بل أكثر من هذا يمكن لنا أن نقول إن هناك عينات نسوية تشجع على التعدد الزوجي وتنظّر له، وليس أدل على ذلك من وقوع التعدد الزوجي، فإن اللواتي يرضين أن يكن زوجة ثانية وثالثة ورابعة لسن إلاّ نساء يملكن طبيعتهن النسوية.

نعم نستطيع أن نقول إن التربية الاجتماعية والبيئية لها دور أساسي في ذلك، فقد نجد بيوتات ومجتمعات تستنكر أشد استنكار على من يريد أن يقدم على التعدد الزوجي، وتحاول ممارسة ضغوطاتها عليه بطريقة أو أخرى، لكن على العكس من ذلك قد نجد مجتمعات وبيوتات تستنكر على من لا يقدم على التعدد الزوجي، أو على الأقل ترى أنه ليس شيئاً عادياً أن لا يقدم على التعدد الزوجي.

وهذه التربية البيئية والاجتماعية هي التي تلعب الدور الأساسي في قبول المجتمع عامة أو عدم قبوله لبعض التشريعات التي لها علاقة بالواقع الاجتماعي، فإن المجتمع الذي يتربى أفراده تربية دينية خالصة يجب أن تكون العلائق التي تحكم ممارسته هي العلائق التي تنطلق من واقع التشريع الإسلامي، والذي يرفع من مستوى العلاقة بين المرأة والرجل إلى أرقى المراتب ويجعلها ساحة من ساحات العبودية والقرب من الله تعالى، لكنه يبقيها في الإطار التشريعي الذي يرتبط بحدود أخذ حقوق وفعل واجبات، فإذا كان الزوجان مسلمين، والعلاقة الزوجية بينهما نشأت على أساس التشريع الإسلامي، فهذا يعني

قبولها ـ أي المرأة ـ بهذا التشريع، وبالتقنين الذي يفرزه هذا التشريع؛ فالمرأة ليست ملكاً للرجل ولا الرجل ملك للمرأة، للمرأة حقوق وعليها واجبات، كما إن للرجل حقوق وعليه واجبات، ولا يصح للرجل أن يتصرف وكأن زوجته سلعة يملكها فيمنعها مما هو حق لها ويحرمها ما هو واجب عليه، أيضاً ليس للمرأة أن تتصرف وكأن زوجها ملكاً تملكه فتحرمه مما هو واجب عليها، وتمنعه مما هو حق له، فإذا كانت المرأة تؤمن بالله وتلتزم بالتشريع الإسلامي الذي أباح للرجل تعدد الزوجات، فليس لها بعد ذلك أن تتصرف بروحية من يملك ذلك الرجل لتمنعه من ممارسة حق له وهبه إياه الله تعالى.

نعم لها أن تطالب بحقوقها فيما لو قصر الرجل في أداء هذه الحقوق، أما ما ليس حقاً لها فليس لها أن تمنع غيرها من ممارسته.

وإذا كان العامل التربوي هو الذي يلعب دوره في قبول وعدم قبول المجتمع النسوي لذلك التشريع، فجدير أن تكون المادة التربوية التي يرفد بها المجتمع مادة تربي المجتمع على الأخلاق الدينية الصافية، والتي تجنب أفراد المجتمع شوائب الخلقيات الفاسدة التي ترد علينا من كل ناح والتي تؤدي إلى النفور من هذا التشريع واستنكار ذلك التشريع، فتكون النتيجة تعاملاً مزاجياً مع واقع التشريع الإسلامي.

٢ ـ البواعث الاجتماعية لتشريع التعدد: ما نريده في هذا

الموضوع هو أن نبحث بمنهجية اجتماعية محاولين التوصل إلى البواعث الاجتماعية التي تبرر اجتماعياً فكرة التعدد الزوجي.

نحن نعتقد بأن الله تعالى عندما أباح التعدد الزوجي فإنما يعود ذلك لمصلحة تصيب البشر عامة، لأن التشريع يرتبط بقانون المصالح والمفاسد، وهذا التشريع وإن كان البعض يرى أنه لا يتفق وميوله ولا ينسجم مع رؤيته لمصلحته الشخصية، لكن لا شك أننا لو نظرنا إليه بمنظار المصلحة النوعية ـ والتي هي المعيار في التشريع ـ لرأينا أنه يعود بالنفع والخير على نوع البشر والمجتمع عامة.

وحتى لو اعترض البعض وقال إن المجتمع ليس إلا مجموعة الأفراد، ومعنى أن تكون المصلحة اجتماعية انها لا بد أن تعم كل الأفراد، فالجواب على ذلك:

أولاً: ليس من الصحيح أن مصلحة تشريع ما يجب أن تصل إلى كل فرد على نحو الفعلية، بل إن مصلحة التشريع يجب أن تصل إلى كل فرد على نحو الشأنية، أي يكون من شأن التشريع ـ فيما لو توفرت الظروف الموضوعية لذلك ـ أن يوصل مصلحته إلى كل فرد، ويعم بفائدته كل شخص، وذلك إذا أوجد الشخص الظروف المؤاتية لوصول مصلحة التشريع إليه.

فإن تشريع نظام العقوبات قد يصيب بالضرر بعض الأشخاص، لكنه يوفر أجواء من الأمن الاجتماعي ينعم بها

المجتمع عامة، أما أولئك الأشخاص الذين أصيبوا بالضرر فهم الذين ارتكبوا الجرم وعرضوا أنفسهم للعقوبات، وإلاَّ فمن شأن ذلك النظام أن يوفر الأمن الاجتماعي حتى لأولئك الذين يرتكبون جرائم تخل بالأمن الاجتماعي.

ثانياً: إن مصلحة التشريع قد تعود على الفرد بشكل مباشر وقد تعود عليه بشكل غير مباشر، فمثلاً نظام الزكاة الذي يستفيد منه الفقراء فذلك، الفقير الذي يعطى من الزكاة إنما يستفيد من نظام الزكاة بشكل مباشر، أما ذلك الذي يعطي المال من خلال نظام الزكاة فهو أيضاً يستفيد من نظام الزكاة ـ بغض النظر عن الاستفادة الأخروية ـ لأنه يساهم في إنقاذ بعض الناس من الفقر، إذ إن الفقر فيما لو بقي في صفوف هؤلاء لأمكن أن يتحول إلى عامل للفساد الاجتماعي والخلقي... مما قد يمس بطريقة أو أخرى بالأمن الاجتماعي، والذي قد يصيب بضرره أفراد المجتمع عامة.

نعود إلى أصل الموضوع لنقول إننا لو تأملنا في المجتمعات البشرية عامة ـ بغض النظر عن خصوصية مجتمع بعينه ـ لوجدنا أن عدد الذكور أكثر من عدد النساء، وارتفاع عدد الإناث على الذكور قد يصل في بعض المجتمعات إلى عدة أضعاف، وهذا الارتفاع لعدد الإناث على الذكور قد يعود لعدة اسباب منها:

أ) الحروب: إن من يجول بناظريه في ثنايا التاريخ يرى أن الحروب والمعارك والصراعات لم تهدأ طوال مسيرة التاريخ

البشري، ومن المعلوم أن هذه الحروب والمعارك أكثر ما تحصد من الذكور، بل إن بعض الحروب قد تقضي على أعداد كبيرة من الذكور مما يخل بالتوازن العددي بين الذكور والإناث بشكل كبير جداً.

ب) عمل الرجل: يُلاحظ أن العنصر الأساس الذي تكون ساحة عمله خارج الإطار البيتي هو العنصر الذكوري، خاصة فيما لو كانت هذه الأعمال أعمالاً شاقة وتترتب عليها بعض المخاطر. صحيح أن بعض المجتمعات ترتفع فيها نسبة العاملات من النساء خصوصاً في بعض ميادين العمل، لكن لو أردنا أن ننظر بشكل عام فإننا نجد أن العنصر الذي يعمل خارج البيت خاصة في الأعمال الشاقة والخطيرة هو عنصر الرجال.

وعليه يكون الرجال عادة أكثر تعرضاً للمخاطر وللموت من النساء، وهذا مما يساهم بشكل أو آخر وبنسبة أو أخرى في ازدياد عدد النساء على الرجال، نعم قد تتفاوت هذه النسبة بين مجتمع وآخر لكن نستطيع أن نلحظ وجودها بشكل عام.

وقد يكون هناك أسباب أخرى تساهم في إيجاد التفاوت العددي بين الذكور والإناث، خصوصاً فيما لو جعلنا دائرة الكلام أصغر، وتحدثنا عن نسبة المؤهلين للزواج من الرجال والنساء، إذ من المعروف أن الرجل يحتاج لتهيئة بعض الإمكانيات الاقتصادية وأن يكون قادراً على الإنتاج الاقتصادي حتى يستطيع أن يقدم على الزواج، أما المرأة فإنها تصبح مهيأة للزواج أبكر من الرجل، وتحتاج إلى مقدمات أقل.

وعليه؛ ومع وجود هذا التفاوت العددي بين الرجال والنساء لا بد من تقديم علاج اجتماعي لهذا التفاوت، فإما أن يبقى قسم من النساء دون زواج مع ما يترتب على ذلك من حرمان لفئة من المجتمع النسوي من أن يكون لهن بيت زوجي تؤمن فيه حاجات المرأة من اقتصادية وغيرها؛ مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من مفاسد، أو أن يفسح المجال أمام تعدد الزوجات، فتتهيأ الفرص لهذه الفئة أكثر في أن يكون لكل امرأة بيت زوجي تعيش فيه استقرارها واكتفاءها من ناحية إعالتها وتلبية حاجاتها الطبيعية والغريزية، وتتوفر لها بذلك إمكانية أن تعيش مكانتها كزوجة وكعضو في الكيان الزوجي الخاص، لتؤكد من خلال هذا الكيان فعاليتها ووجودها في الحياة الزوجية والعائلية، ولتمارس دورها ـ بشكل طبيعي ـ في البيئة الاجتماعية.

إنا لو تأملنا في فلسفة هذا التشريع لوجدنا قانوناً يسعى لتأمين الحياة الزوجية والبيئة الأسرية لكل امرأة، حتى تنعم كل امرأة في حقها الاجتماعي في أن يكون لها زوج وبيت وأطفال واكتفاء على مستوى تلبية كل حاجاتها الطبيعية والغريزية.

إن من ينظر بعين فاحصة في فلسفة هذا التشريع يستطيع أن يكتشف أن هذا التشريع أولى أن يكون مطلباً نسوياً من أن يكون مطلباً ذكورياً، وخاصة في بعض الأزمات التي تطفو فيها تلك المشكلة على السطح وتبدو بشكل واضح للعيان، يشهد لذلك ما ينقل من أنه نتيجة النتائج الديموغرافية التي أفرزتها الحربين

العالميتين فقد قامت جمعية نسوية للأرامل والعزباوات في ألمانيا بتقديم طلب للدولة من أجل إقرار قانون يسمح بتعدد الزوجات، فإن هذه المبادرة النسوية هي رد فعل نسوي طبيعي للمطالبة بتوفير فرص زواج مناسبة لهن ليعشن حياتهن الزوجية والأسرية كما تعيش بقية نساء المجتمع هذه الحياة.

مع الإشارة إلى أن اقدام الرجل على التعدد الزوجي لن يكون بالأمر السهل، إذ سيفرض عليه أعباء مالية ومسؤوليات إضافية ليست مطلوبة من المرأة؛ لذلك من الخطأ الفادح النظر إلى هذه الظاهرة بمنظار الفعل الشهواني حتى يتم تمييعها وتشويه الأهداف التي تنشدها، إذ ليس نظام تعدد الزوجات إلا مظهراً حضارياً راقياً لنوع من الكفالة الاجتماعية يقدمها المجتمع للفئة النسوية التي تقل أمامها فرص الحصول على حياة زوجية عفيفة وكريمة، ويظهر هذا الإجراء جلياً في حياة الرسول ﷺ، إذ إنه ﷺ أقدم على الزواج من نساء عدة بهدف حفظهن وكفالتهن ورعايتهن، فقد تزوج ﷺ بسودة بنت زمعة، حيث إن زوجها كان قد توفي بعد الرجوع من هجرة الحبشة الثانية، وجاء زواجه ﷺ منها حفظاً لدينها من أن تنحرف لو رجعت إلى أهلها في مكة.

وتزوج ﷺ بزينب بنت خزيمة بعد أن قتل زوجها عبد الله في أحد، وقد كانت سيدة فاضلة تسمى بأم المساكين لكثرة برها بالمساكين، فكان زواجه ﷺ حفظاً لمكانتها وكفالة لها.

وتزوج ﷺ من أم سلمة وقد توفي عنها زوجها عبد الله أبو سلمة وهي عجوز ولديها أيتام، وقد كانت امرأة ذات دين وعقل، فكان زواجه ﷺ منها كفالة لها ولأولادها، وكذلك الأمر في بقية زيجاته، إذ إن الذي يدرس التاريخ بعمق يجد أن الرسول ﷺ كان ينشد من خلال كل زيجة يقدم عليها هدفاً راقياً وسامياً تفرضه عوامل اجتماعية وسياسية وأخلاقية.

٣ ـ **النتائج الاجتماعية للتعدد الزوجي**: إن هذا الموضوع جدير بالبحث الاجتماعي الموضوعي والرزين، وإن المجتمعات التي أصبح فيها التعدد الزوجي عادة اجتماعية تهيّأ ميداناً مناسباً لهذا البحث الاجتماعي، خاصة فيما لو أجري بحث مقارني مع مجتمع آخر يفتقد لهذه العادة، عندها يصبح من الأسهل ملاحظة الفروقات بينهما على مستوى النتائج الاجتماعية والآثار المترتبة على ذلك.

لكن يمكننا أن نرصد بعض النتائج التي يفرزها التعدد الزوجي، محاولين استقصائها من خلال معاينة المقدمات الاجتماعية والنتائج التي تترتب عليها، وسنقتصر على ذكر هذه النتائج:

أ) **توفير فرص زواج أكثر للمجتمع النسوي**: إن المجتمع الذي اعتاد على ممارسة التعدد الزوجي سوف تزداد فيه فرص الزواج للمرأة، خاصة تلك الفئة من المجتمع النسوي التي قلت امكانية حصولها على فرص زواج، أو ـ بتعبير أدق ـ فرص زواج

قد يعد مناسباً لها، وذلك فيما لو تم توجيه هذا القانون ـ قانون التعدد الزوجي ـ وجهته الصحيحة والحضارية، ليعتمد كوسيلة لتفعيل صيغة عدل زوجي ـ اجتماعي كإجراء لتوفير امكانية عيش كريم وعفيف لفئة من المجتمع النسوي، حرمها اختلال التوازن العددي بين الذكور والإناث من حياة زوجية وأسرية تطمح لها وتصبو إليها.

ب) ارتفاع مكانة المرأة: إن من المغالطات الاجتماعية التي تذكر في هذا المورد هي أن تعدد الزوجات يخدش بمكانة المرأة ويحط من كرامتها ويجرح شعورها، إلى غير ذلك من هذه الأقاويل الباطلة.

إن أبسط جواب يمكن أن يقدم على تلك المغالطات هو لو أن شيئاً مما ذكر كان صحيحاً لما أقدم رسول الله ﷺ ـ وهو صاحب الخلق العظيم ـ على فعل التعدد الزوجي، وقبل كل شيء، لما كان الله تعالى أباح هذا التشريع.

فضلاً عن أن كثرة طلب الرجال ليد النساء، وما ينتج عنه من حصول زيجات كثيرة في المجتمع النسوي، والذي سوف يؤدي إلى قلة في عدد النساء مقارنة مع طلب الرجال للزواج منهن؛ إن هذه المعادلة: قلة في عدد النساء، وإقبال كثيف من الرجال للزواج منهن، سوف تؤدي إلى هذه النتيجة وهي ارتفاع مكانة المرأة اجتماعياً، وعلى الأقل سوف تساهم مساهمة جادة في ارتفاع مكانة المرأة.

إن فرقاً كبيراً بين أن يكون للرجل مساحة اختيار واسعة من النساء، فلا تعجبه هذه ولا يختار تلك؛ وبين أن تكون مساحة الاختيار محدودة فلا يرى الرجل مجالاً واسعاً للتمييز بين عينات عديدة من النساء؛ وليس المقصود هنا أنه ليس من المطلوب أن تكون للرجل مساحة اختيار يميز فيها بين ما يريده، وبين ما لا يريده، بل المراد أنه عندما تصبح مساحة الاختيار للرجل واسعة جداً، وللمرأة محدودة جداً، إن هذا قد يؤدي إلى إيجاد عدم توازن من ناحية النظرة القيمية والمكانة الاجتماعية لأحدهما على حساب الآخر، أما عندما تتساوى ـ ولو تقريباً ـ فرص الاختيار لهما، فهذا التساوي سوف ينتج عند إيجاد جوّ من التوازن على مستوى مكانتهما الاجتماعية، وبناءً على ما تقدم لن يكون صحيحاً أن يدعى أن التعدد الزوجي يمس بمكانة المرأة، إذ إن ما قد يمس بمكانة المرأة هو أن تبقى المرأة دون رابطة زوجية وحاضنة أسرية.

أما القول بأن التعدد الزوجي يخدش مشاعر المرأة ويشعرها بالإهانة فهو قول غير دقيق أبداً، إذ إن هذا الأمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية التربية التي تلقتها تلك المرأة، فإذا ارتوت من معين التربية الدينية وتخلقت بأخلاق التضحية والإيثار، عندها لن يكون لديها غضاضة في أن يمارس زوجها حقاً له يساهم من خلاله في علاج مشكلة اجتماعية قاسية ترمي بثقلها على أخوات لها في الدين مثيلات لها في الأحاسيس والآمال والمشاعر.

أما إذا لم تنهل من معين تلك التربية عندها سوف تنظر من منظار أخلاقي مختلف لتعيش أكثر من مشكلة شعورية، تشعر من خلالها بمشاعر وأحاسيس غير سوية بمقياس التربية الدينية.

ت) المساهمة في مواجهة الفساد: إن بقاء قسم من أفراد المجتمع دون الدخول في الحياة الزوجية قد يساهم في إيجاد أرضية مناسبة للفساد الخلقي والاجتماعي، إذ من المعلوم أن الزواج يساهم في إيجاد نوع من الاستقرار النفسي والعفة الاجتماعية ويصرف أفراد المجتمع إلى أداء واجباتهم الزوجية ومسؤولياتهم الأسرية، أما لو بقيت فئة من أفراد المجتمع ـ خاصة إذا أصبحت هذه الفئة كبيرة نتيجة ظروف معينة ـ دون اكتفاء زوجي واستقرار أسري، فهذا يعني ازدياد امكانية تسلل المفاسد الأخلاقية إلى المجتمع، ويعني أيضاً حرمان المجتمع من سلاح فعال يمكن توظيفه في السعي لإيجاد بيئة اجتماعية مستقرة وهادئة تتميز بأداء من الأخلاق الراقية والفضائل العالية؛ لذا فإن التعدد الزوجي سوف يساهم في تحصين المجتمع من تلك المفاسد الأخلاقية وحمايته من الأمراض الأخلاقية.

ث) تشديد أواصر الصلة الاجتماعية: لا شك أن الارتباط الزوجي من شأنه تشييد وتشديد أواصر الصلة الاجتماعية بين أفراد وفئات المجتمع، إذ إن الزواج بين اثنين سوف تتعدى آثاره الاجتماعية حدود الزوجين لتصل إلى إفساح المجال للتعارف والتواصل بين الأقارب والعائلات والمعارف؛ وإذا كانت العلاقة

الزوجية متعددة الأطراف من خلال التعدد الزوجي، فهذا يعني أن مساحة التعارف والتواصل الاجتماعي يجب أن تكون أوسع؛ وفيما لو أصبح التعدد الزوجي عادة معمول بها اجتماعياً، فسوف يؤدي هذا الأمر إلى نسج شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية، مما يخلق أجواء مؤاتية للصلات الأسرية والتوادد والتعارف الهادف، والذي سوف يساهم في تشييد أواصر واسعة من الصلات الاجتماعية الطيبة.

ج) تنويع النسل: إن من المعروف أن تنويع النسل يؤدي إلى زيادة فرص انتاج أجيال تتميز بقدراتها وامكانياتها الوراثية المتنوعة، والذي سوف ينعكس وجود طاقات بشرية مختلفة ومتنوعة تساهم في القيام بمختلف وظائف وأعباء المجتمع، وما قد يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وحضارية إيجابية تكون لصالح كل فئات وأفراد المجتمع، وعليه فإن التعدد الزوجي وما يعنيه من إنجاب أولاد من عدة نساء سوف ينتج عنه تنويعاً في النسل يحمل في طياته تلك الآثار الإيجابية المذكورة، والتي بحثت في مجالها العلمي الخاص، وإنما اكتفينا نحن بإشارة إجمالية إليها.

إن هذه النتائج التي ذكرناها ـ لا على نحو الحصر ـ توضح وجود فوائد مهمة جداً للتعدد الزوجي على المستوى الاجتماعي والأسري والشخصي، بحيث أنه لو توفر العنصر التربوي للمجتمع فارتوى المجتمع أخلاقاً دينية صافية، وأحسن استخدام

هذا القانون باسلوب أخلاقي وحضاري هادف، فلا شك أن هذه النتائج الاجتماعية الطيبة سوف ينعم بها المجتمع عامة، وسوف تساهم في علاج مشكلة عدم التوازن العددي بين الذكور والإناث وآثاره السلبية، ليؤدي هذا القانون دوره في إيجاد مجتمع متكامل ومتكافل ينعم جميع أفراده بحياة زوجية وعيشة أسرية، يحققون بها آمالهم ويجدون بها سعادتهم.



الزواج المؤقت والمشكلة الاجتماعية

يذهب الفقه الجعفري إلى إباحة الزواج المؤقت مستدلين على ذلك بأدلة عديدة منها قوله تعالى ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ فضلاً عن أدلة روائيّة مذكورة في محلّها، والزواج المؤقت هو علقة زوجية محدودة بمدّة زمانيّة معيّنة ـ بخلاف الزواد الدائم الذي لا يحد بمدّة زمانيّة ـ تترتب عليها آثارها الشرعية، وإن كانت هذه الآثار تختلف عن الآثار التي تترتب على الزواج الدائم، فالزواج الدائم يترتب عليه قانون التوارث بين الزوجين، أما الزواج المؤقت فلا إرث وتوارث فيه بين الزوجين، كما أن الزواج الدائم يترتب عليه وجوب النفقة من الزوج على الزوجة، أما المؤقت فلا يترتب عليه وجوب النفقة من الزوج على الزوجة، من منزل وملبس ومأكل وما سوى ذلك.

وعليه يظهر أن الزواج المؤقت علاقة زوجية مجردة عن الأعباء المالية والكلفة الاقتصادية فيما يرتبط بالعلاقة بين الزوجين.

ويستطيع أن يلحظ المتتبع أن موضوع الزواج المؤقت قد طرح بمهجية الاستدلال الفقهي والبحث المذهبي في كتابات عديدة، حتى تجد أن أكثرية الكتابات التي كتبت في هذا الموضوع هي كتابات فقهية، لكن هذا الموضوع من المهم أن يدرس من وجهة نظر اجتماعية وبذهنية اجتماعية، ليبحث في الواقع الاجتماعي والمشاكل التي يعاني منها، وما هو دور الزواج المؤقت في حل هذه المشاكل، وما هي النتائج التي تترتب عليه... صحيح أن كتابات عديدة قد ظهرت في هذا الميدان، لكنها بقيت دون المستوى المطلوب، وهذا ما يستدعي ضرورة تظافر جهود عديدة لإشباع هذا الموضوع بحثاً وتحقيقاً لتتضح كافة أبعاده وآثاره الاجتماعية، وذلك بهدف توفير وعي اجتماعي ينوء بالمجتمع عن الممارسة الإجتماعية الخاطئة.

وبداية لا بد من بحث الواقع الاجتماعي لنرى هل هو مجتمع سليم لا يعاني من مشاكل اجتماعية، أم أنه مجتمع يختزن أكثر من مشكلة تحتاج إلى تقديم علاج اجتماعي مناسب لها.

١ ـ ما هي المشكلة الاجتماعية؟

من المعلوم أن الإنسان وبعد أن يقطع مرحلة من عمره يميل إلى اختيار شريك من الجنس الآخر، ليتابع حياته بنمط يختلف عما سلف من أيام عزوبته.

ومن المعلوم أيضاً أن أفضل ترتيب لتلك المرحلة الجديدة هو نظام الزواج الدائم، لما يمتلكه من عناصر الاستقرار النفسي، ولما يحمله من مكانة اجتماعية، وأيضاً لما يوفره من مقومات تهيء الإمكانات المناسبة لإنجاب الأطفال وتربيتهم في بيئة أسرية حميمة.

لكن الإقدام على الفعل الزوجي يحتاج إلى تهيئة مقدمات مالية وإمكانيات اقتصادية قد لا تتوفر إلاّ بعد حين من الزمن، فيقطع الطالب ـ مثلا ـ مرحلته الدراسية ليصبح بعد ذلك قادراً على الإنتاج، ثم يمرّ في مرحلة إنتاجية يوفر من خلالها بعض إمكانيات الزواج ليتمكن بعد كل ذلك من الإقدام على الحياة الزوجية.

بل أكثر من هذا، يمكن القول إن فئة ممن دخل الحياة الزوجية قد تحتاج لزواج آخر ـ لسبب أو آخر ـ وطاقتها الإنتاجية لا تسمح لها إلاّ بتكوين بيت زوجي واحد، وهي لذلك تحتاج إلى حلّ اجتماعي لمشكلتها هذه. كما أن فئة أخرى ـ وإن امتلكت الإمكانيات المالية ـ فإنها لسبب أو آخر تحتاج إلى أن تمضي فترة زمانية ـ قد تطول أحياناً ـ دون الدخول في البيت الزوجي وما يترتب عليه من مسؤوليات لا بد أن يصرف بعضاً من وقته وجهده لأجلها، وهذه الفئة أيضاً تفتش عن حلّ لمشكلتها، وهناك أسباب أخرى تحول دون إقدام الرجل على فعل الزواج الدائم، وقد تكون هذه الأسباب عقلانية ومبررة.

ومن جهة أخرى فإن فئة من المجتمع النسوي قد تقل أمامها فرص زواج دائم. أو أن فئة من النساء لا يرغبن الدخول في زواج دائم لكونهن عشن حياة زوجية سابقة وانجبن الأولاد، ولديهن امكانياتهن المالية ولا يحتجن إلى الإنفاق عليهن، أو أن هناك أسباباً أخرى تحول دونهن ودون الزواج الدائم، وهذه الفئة تحتاج أيضاً إلى علاج لمشكلتها.

إذن نخلص مما تقدم إلى وجود مشكلة اجتماعية فيما يرتبط بأمر العلاقة بين المرأة والرجل، ولا يستطيع الزواج الدائم أن يفي بحل هذه المشكلة، ولا يمتلك إمكانية ملء كل مساحة الحاجة الزوجية لأفراد المجتمع.

٢ ـ الزواج المؤقت وعلاج المشكلة

إذا كان الزواج الدائم بما يترتب عليه من مسؤوليات زوجية وأعباء مالية لا يستطيع أن يفي العلاقة بين المرأة والرجل حقها، فإن تقديم صيغة زواج مجردة عن تلك الأعباء المالية والمسؤوليات الزوجية، وتحمل بعض الإمكانيات المرنة التي تفي العلاقة بين المرأة والرجل حقها؛ إن هذه الصيغة كفيلة بعلاج تلك المشكلة الإجتماعية، وبملء تلك المساحة من العلاقة بين المرأة والرجل التي لم يستطع ملأها الزواج الدائم.

وعليه نستطيع القول إن الزواج المؤقت هو زواج شرعي يحتاج إلى إجراء الصيغة الشرعية وتعيين المهر وتحتاج فيه المرأة

إلى العدة، لكنه يختلف عن الزواج الدائم بأنه يحتاج إلى تعيين المدة ولا يترتب عليه النفقة ولا التوارث؛ فهذا الزواج ليس إلاّ تدبيراً مرحلياً واستثنائياً لتقديم حل شرعي لفئة من المجتمع لا يستطيع الزواج الدائم أن يفي بتلبية حاجاتها وميلها للارتباط بالجنس الآخر.

ومن جهة أخرى لا يمكن الإدعاء بأن الشريعة لا تستطيع حل المشاكل الاجتماعية، أو انها أتت لقمع المجتمع فيما لو أفصح عن مشاكله وطالب بإيجاد حلول لها، إذ إن الشريعة لم تأتِ إلاّ لحل مشاكل البشر من اجتماعية وغيرها، ولتأخذ بأيديهم إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة.

لكن تبقى مجموعة من الملاحظات لا بد من التأكيد عليها وهي:

١ ـ إن الزواج الدائم يبقى الصيغة المثلى والأساسية للعلاقة بين المرأة والرجل، لما يحمله من مقومات تسمح بتلبية جميع الحاجات الطبيعية خصوصاً إنجاب الأطفال وتربيتهم في بيئة بيتية مناسبة.

٢ ـ ليس المراد مما ذكر إلاّ التأكيد على هذه الحقيقة الإجتماعية وهي أن فئة اجتماعية تريد الزواج وتحتاجه، ولا تستطيع الدائم منه، فلا بد من تقديم القول لهذه الفئة بأن الإسلام قد شرّع علاجاً لهذه المشكلة هو الزواج المؤقت.

٣ ـ إن الزواج المؤقت هوتشريع، وهذا التشريع قد يحاول البعض أن يسيء الاستفادة منه ـ كما كل التشريعات والقوانين ـ وقد يستخدمه البعض الآخر بطريقة خاطئة، ومن هنا تبقى ضرورة وجود وعي اجتماعي بعيد النظر، ومعرفة شرعية دقيقة، حتى لا يتحول العلاج لمشكلة إلى مشكلة في حدا ذاته، فينقلب الدواء داءً بعد أن كان يرجى التداوي به؛ وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن التشريع وأخلاقية التشريع.

٣ ـ التشريع والأخلاق

إن في الإسلام أسساً لا يمكن الفصل بينها، ولا يمكن الإعتماد على بعضها دون البعض الآخر، وهذه الأسس هي العقيدة والأخلاق والعمل.

ولا نريد هنا أن نتحدث عن أساس العقيدة، بل نريد التأكيد على ضرورة تلازم الممارسة التشريعية ـ والتي ترتبط بالجانب العملي والإجرائي ـ مع الممارسة الأخلاقية ـ والتي ترتبط بالجانب الكيفي والوصفي للعمل ـ فإن أي تشريع وقانون له أخلاقياته التي لا تنفصل عنه، وإلاّ فإن تشريعاً مجرداً عن أخلاقياته يصبح كبدن بلا روح، كما أن أخلاقاً لا تلتزم بالتشريع هي كوردة في قمامة، فالزواج الدائم الذي يدخل ضمن الدائرة التشريعية له خلفياته التي منها إكرام كل من الزوجين للآخر، والإحسان إليه، والتسامح في اخطائه والعفو عن زلاته... ولذا فإن ممارسة التشريع بعيداً عن خلفياته

تصبح ممارسة جافة وجامدة تفتقد لحيوتها المعنوية وقد تؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة.

ولذلك يمكن القول إن من يستخدم التشريع استخداماً صحيحاً وسليماً توصله إلى أهدافه، هو من يمتلك أخلاقيات هذا التشريع، وإن من يمكن أن يُطمأن إلى أدائه التشريعي الصحيح هو من يمتلك تلك الأخلاقيات التشريعية والتربويات المعنوية.

لذا جدير بمن يريد أن يطمئن إلى أن أداء الطرف الآخر هو أداء تشريعي صحيح أن يسعى لاكتشاف الرصيد الأخلاقي للطرف الآخر، فهل يمتلك رصيداً أخلاقياً يجعل تعامله التشريعي تعاملاً ينسجم مع الروحية الأخلاقية والفعل الأخلاقي، أم أنه يفتقد لهكذا رصيد. وأما الإقدام على أي ارتباط زوجي - أو غير زوجي - دائماً كان أم مؤقتاً، دون التحقق من المواصفات الأخلاقية، والروحية الدينية للطرف الآخر، ليس إلاّ مغامرة قد ينجم عنها المخاطرة بأشياء يمكن أن تكون من أغلى وأعزّ ما يملكه الإنسان، وإلاّ فإن رجلاً يفتقد لعنصري الدين والأخلاق قد يتزوج امرأة زواجاً دائماً، ومن ثم يطلقها بعد اسبوع مثلاً، ليجعل كل مستقبلها الاجتماعي والشخصي في معرض الاهتزاز، فحتى الزواج الدائم قد يعمل البعض على سوء الاستفادة منه، فإساءة استخدام التشريع ليست خاصة بالزواج المؤقت.

ولذلك يمكن لنا أن نقول إنه إذا أسيء استخدام التشريع فينبغي أن لا يلقى باللائمة على التشريع، بل اللوم يجب أن

ينصب على من لا يتثبت من وجود الرصيد الأخلاقي المطلوب لدى الطرف الآخر، والذي يحثه على ممارسة تشريعية مشبعة بروحيتها الأخلاقية، والوزر يتحمله من أساء استخدام هذا التشريع، فأساء من خلال ذلك إلى الطرف الآخر وأضرّ به.

وبناءً على ما تقدم تتبين لنا أهمية التربية الأخلاقية للمجتمع بمعية التعليم التشريعي، وإن مجتمعاً يتلقى التعليم التشريعي دون أن يرفد بالتربية الأخلاقية، قد تتحول أساليب التعامل بين أفراده إلى أساليب خشنة وقاسية ومدمرة، تفتقد لأخلاقيات التراحم والتسامح والتوادد، وتعود بهم إلى أخلاق الجاهلية الأولى، ومن هنا تنبثق ضرورة توجيه خطاب ديني اجتماعي يمتلك كلا جناحيه أي التعليم والتربية، التشريع والأخلاق، أما الكلام الدائم إلى المرأة بصيغة يجب عليك ولا يجب عليك، وإلى الرجل بصيغة يجب عليك ولا يجب عليك، وبطريقة تنوء بهما عن الرصيد الأخلاقي العظيم التي تزخر به روايات مدرسة أهل البيت عليهم السلام؛ إن هكذا خطاب ـ وإن كان دينياً ـ سوف تكون له نتائجه الاجتماعية المدمرة، لأنه سيجعل من تعامل الزوجين فيما بينهما تعاملاً جافاً يفتقر روحيته المعنوية والأخلاقية.

وبناءً على ما تقدم يكون من الضروري العمل على إجراء دراسة نقدية للخطاب الديني التربوي ـ الاجتماعي، بما قد ينتج عنه من ضرورة القيام بمشروع إعادة صياغة لذلك الخطاب، بما يكفل تجنب الثغرات الكبيرة والخطيرة التي قد يكون مصاباً بها،

وذلك بهدف العمل على تربية وتعليم المجتمع بطريقة تؤمن له الراحة والسعادة في الدنيا، وتنوء به عن المشاكل والأزمات الاجتماعية، وليعيش سعادته الأبدية في دار النعيم.

صدر للمؤلف

أ ـ في التأليف:

١ ـ نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي
(رسالة حائزة على شهادة الماجستير من الجامعة اللبنانية)
٢ ـ الإصلاح الديني هل كان هدفاً للحسين(ع)؟
٣ ـ الولاية السياسية
(دراسة فقهية استدلالية في التوقيع الشريف الوارد عن الإمام المهدي«عج»).
٤ ـ العيد في التصور الإسلامي.
٥ ـ دراسات في الفكر الديني.
٦ ـ مقالات في الفكر السياسي للإسلام.
٧ ـ مطارحات في الإصلاح والتغيير.
٨ ـ مقالات في ثقافة الاغتراب والعلاقة مع الغرب.
٩ ـ فلسفة العرفان.
١٠ ـ الأسس المبنائية للعرفان وعلاقته مع الشريعة.

ب ـ في الترجمة:

١ ـ الإيضاح في شرح بداية الحكمة (٣ مجلدات).
٢ ـ المعرفة الدينية في نقد نظرية القبض والبسط لـ(د. سروش).
٣ ـ شرح الآخوند للكفاية بقلم تلميذه الخوئيني (مخطوط).
٤ ـ الفلسفة.
٥ ـ علم المنطق.
٦ ـ علم الفقه.
٧ ـ علم أصول الفقه.
٨ ـ المرأة في العرفان.
٩ ـ نسائم العرفان.
١٠ ـ المبدأ والمعاد.
١١ ـ نظريات الدولة في الفقه السياسي الشيعي.
١٢ ـ الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه.

الفهرس



صدر للمؤلف

١. نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي.
(رسالة حائزة على شهادة الماجستير من الجامعة اللبنانية)

٢. الإصلاح الديني هل كان هدفاً للحسين عليه السلام؟

٣. الولاية السياسية.
(دراسة فقهية استدلالية في التوقيع الشريف الوارد عن الإمام المهدي عليه السلام)

٤. العيد في التصور الإسلامي.

٥. دراسات في الفكر الديني.

٦. مقالات في الفكر السياسي للإسلام.

٧. مطارحات في الإصلاح والتغيير.

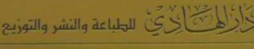
٨. مقالات في ثقافة الاغتراب والعلاقة مع الغرب.

٩. فلسفة العرفان.

١٠. المرأة في الفكر الاجتماعي للإسلام.

١١. الأسس المبنائية للعرفان وعلاقته مع الشريعة.

١٢. فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي (تحت الطبع).

هاتف: ٠١/٥٥٠٤٨٧ - ٠٣/٨٩٦٣٢٩ - فاكس: ٠١/٥٤١١٩٩
ص.ب ٢٥/٢٨٦ - الغبيري - بيروت - لبنان
URL :htty://www.daralhadi.com
E-MAIL : daralhadi@daralhadi.com